

بن باديس مستغانم



جامعه عبد الحميد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص : التدقيق ومراقبة التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

دور نظام المعلومات المحاسبي في

تسيير المؤسسة

تحت إشراف

مقدمة من طرف الطالب :

الدكتور: بوزيان العجال

بلباي حبيب

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د.بن زيدان ياسين	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مقررا	د.بوزيان العجال	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مناقشا	أ.ابراهيم عمر	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، لك الحمد ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى الحمد لله الذي منّ علينا بإتمام دراستنا وإنجاز هذا العمل ، فإن أصبنا فبتوفيق من الله ، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد .

نتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ المشرف بوزيان العجال، الذي لم يدخر جهدا في مساعدتي وتقديم كل التوجيهات اللازمة للإنجاز هذه الدراسة ، كما أتقدم بالشكر إلى كل من صديقتي و إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب و من بعيد و لو بكلمة طيبة .

إهداء

عرفانا وتقديرا وإحياء للبحث وتخليدا لذكرى أقدم ثمرة جهدي

✓ إلى اللذين قال الله فيهما : « وبالوالدين إحسانا » سورة الإسراء .

✓ إلى من حملتني وهنا على وهن وأعطتني زبدة شبابها أمي .

✓ إلى من أضاء مستقبلي أبي الحنون .

✓ إلى أصدقائي جمعني بهم درب الصداقة والأخوة

✓ إلى كل من أحبته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	قائمة المحتويات
6	مقدمة
	الفصل الأول : مفاهيم أساس حول نظام المعلومات المحاسبي
11	تمهيد
12	المبحث الأول : مفهوم النظام المعلومات المحاسبي
13	المطلب الأول : أقسام نظام المعلومات المحاسبي.
18	المطلب الثاني : محتويات نظام المعلومات المحاسبي
19	المطلب الثالث: آلية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تكنولوجيا المعلومات
31	المطلب الرابع : مكونات نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه
31	المبحث الثاني : متطلبات النظام المحاسبي
31	المطلب الأول : الحاجة إلى معلومات للمحاسبة الإدارية
32	المطلب الثاني : الحاجة إلى قاعدة بيانات مركزية
35	المطلب الثالث : استخدام التقنيات الحديثة في عمل النظام
38	المطلب الرابع : الحاجة إلى مجموعة أفراد مؤهلين
44	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة ونتائجها
47	تمهيد
49	المبحث الأول : حاجة المؤسسة لنظام المعلومات المحاسبي فعال ودور الأجهزة المحاسبية في تسيير المؤسسة
51	المطلب الأول : ارتباط نظام المعلومات المحاسبي بالوظائف المختلفة للمؤسسة

فهرس المحتويات

58	المطلب الثاني :وظائف نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة
69	المطلب الثالث :معالجة البيانات إلكترونية في المؤسسة
74	المطلب الرابع:أهمية الأجهزة المحاسبية بالنسبة للنظام المعلومات المحاسبي
77	المبحث الثاني : نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي مع أهداف المؤسسة
77	تمهيد
78	المطلب الأول : مدى توافق نظام المعلومات المحاسبي مع أهداف المؤسسة
80	المطلب الثاني : قيمة نظم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمؤسسة
83	المطلب الثالث : عملية اتخاذ القرارات وعلاقتها بالنظام المعلومات المحاسبي
85	المطلب الرابع : انعكاسات نظم المعلومات المحاسبية على المؤسسة
88	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر
90	تمهيد
91	المبحث الاول : تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر
91	المطلب الاول : نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة
93	المطلب الثاني : مهام و دور مؤسسة اتصالات الجزائر
93	المطلب الثالث : أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر
94	المطلب الرابع : مشاكل اتصالات الجزائر
	المبحث الثاني : الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان
95	المطلب الأول : عرض نماذج احدى المذكرات
103	خاتمة
	قائمة المصادر و المراجع
	قائمة الملاحق

خطة البحث :

قسمت الدراسة إلى فصلين أساسين نستعرضها كما يلي :

الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته.

ومن خلال الفصل المخصص للمفاهيم الأساسية والمكونات نتطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وكل ما

هو متعلق بالحاسبة حتى يتسنى لنا ذلك لا بد من تقسيم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين .

المبحث الأول : مفهوم النظام المحاسبي .

المبحث الثاني : متطلبات النظام المحاسبي .

الفصل الثاني : قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة ونتائجها .

هذا الفصل تخصصه أساسا إلى دراسة مدى استجابة المؤسسة لنظام المعلومات المحاسبي وإبراز نتائج تطبيقه على نظام

المعلومات الحاسوبية في المؤسسة ، حيث نقسمه بدوره إلى مبحثين .

المبحث الأول : حاجة المؤسسة لنظام محاسبي فعال ودور الأجهزة الحاسوبية في تسيير المؤسسة .

المبحث الثاني : نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة .

المقدمة

الإشكالية :

في ظل تحديات ورهانات العولمة المعلوماتية ، أصبح لزاما على أصحاب القرار في كل المؤسسات الاقتصادية تكثيف السعي في سبيل الحصول على معلومات محاسبية دقيقة ، يمكنهم الاعتماد عليها في صناعة واتخاذ قرارات وسليمة.

وذلك ناتج من بيئة اتخاذ القرارات التي أضحت بالغة التعقيد وسريعة التغيير، متممة بقلّة اليقين وعدم التأكد ، مما يؤدي غالبا إلى ارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة للتائج والأهداف المراد تحقيقها .

فقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لتنمية مهارات صنع القرار في مختلف المستويات المختلفة للإدارة الحديثة ، والممارسات الإدارية المعتمدة على امتلاك مهارات الإدارة الأعمال والأساليب الكمية المستخدمة في قياس التدفقات المالية الداخلة والخارجة من المؤسسة ، والتي تساعد في الاعتماد على المعلومات الكمية القابلة للقياس المدعمة للحقائق ، والتي تستفيد من قوة النماذج الإحصائية والرياضية في التحليل ، دون تمييز شخصي في التوصل إلى القرار الأمثل .

1. طبيعة وأهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع من خلال أهمية نظام المعلومات التي لا يكتمل أهميته إلا إذا نظمت وجسدت في شكل أنظمة معلومات فرعية ومتكاملة في نفس الوقت ، وهذا ما إفتقدته المؤسسة الجزائرية لذا يقع على عاتق المؤسسة الوطنية السير قدما نحو إعداد النظم الإدارية تتفرع بحسب عدد وظائفها و أنشطتها تعمل على توفير وإنتاج المعلومات الإدارية اللازمة والتي لها تأثير على نشاطها ، ولعل أهم النظم الفرعية الواجب إعدادها ، نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص بجمع وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومة المحاسبية الملائمة المتعلقة بالمؤسسة من جهة وبتزويد هذه المعلومات للأطراف الخارجية كالجهاز الحكومية ، مصلحة الضرائب ، الدائنون ، المستثمرون الخ .

2. أسباب اختيار الموضوع :

يعتبر موضوع نظام المحاسبي من المواضيع الهامة لإدارة الأعمال ولهذا يقتضي الإلمام بمختلف جوانبه ، والسبب الرئيسي في اختيار هذا الموضوع يعود أساسا إلى عدم التطرق إليه من طرف الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال على حد سواء ، وحتى وإن وجدت دراسات مماثلة إلا أنها درست من ناحية نظرية وفي ظل نظام المعلومات المحاسبي

مقدمة :

السابق بصيغة بحتة ، كما لا تشمل دراسة تفصيلية و تحليلية نتيجة عدم استحداث الموضوع وترقيته إلى تطبيق الميداني في شكل دراسة تطبيقية في مؤسسة اقتصادية ، بالإضافة إلى أسباب ثانوية كـرغبتى الشخصية في معالجة هذا الموضوع و الاجتهاد فيه ضف إلى ذلك الإمكانيات الوسائل المتاحة لذلك كالمراجع ، والأجهزة المستخدمة في الجانب المحاسبي من حاسب آلي ، النظام المحاسبي المالي الجديد الخ .

3. التساؤل الرئيسي:

وفي إطار التحولات المتسارعة والاهتمام المتزايد بالمعلومات وتطور وسائل الجمع والتخزين ومعالجة بث المعلومات ووسائل الاتصال و التنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة وخارجها مع المؤسسات الأخرى ، وتزايد الاهتمام بتقنيات المعلومات والاتصال وكذا ضخامة حجم الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، وارتباطها بالمؤسسات من حولها باعتبارها نظاما مفتوحا يؤثر بالبيئة الخارجة ويتأثر بها ووجود القوي الراضة للتغيير .
ومن هذا المنطلق نجد بصدد طرح تساؤل متمثل أساسا في :

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية ؟ ة وتقنياتها في الإدارة بما تمثله من أنظمة جزئية داخل هذه المؤسسات وبما سيشكله من إحداث تغيرات قد تكون جذرية داخل المؤسسات ؟.

4. التساؤلات الفرعية :

كما يمكننا أن نطرح الأسئلة الثانوية التالية :

- ما مدى استجابة المؤسسة لتطبيق نظام المعلومات المحاسبي في تسيير المؤسسة ؟
- ما هي الانعكاسات الناتجة عن النظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هي المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية ؟
- هل يؤدي تطور أنظمة المعلومات والاتصال في مختلف المجالات سواء المالية والإدارية والنظم الخبيرة و نظم مساندة القرارات إلى حل المشاكل في إدارة المؤسسات والقضاء على التداخل في أداء المهام ؟.

5. الفرضيات :

الفرضية الأولى : أدى تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة من : المعلومات ، النظام ، خصائص المعلومات ، نظام المعلومات إلى وصول إلى المفهوم العام لنظم المعلومات بما تشمله من أنظمة ومقومات هذه الأنظمة وبالتالي الدور الفعال الذي تلعبه هذه المفاهيم في تسيير المؤسسة الاقتصادية .

مقدمة :

الفرضية الثانية : إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل مشاكل المؤسسة سواء المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على التداخل في المهام بين الوظائف المختلفة داخل المؤسسات ، وتصميم النظم بصفة عامة بحسب المجال الذي تستخدم فيه .

الفرضية الثالثة : تطور نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية من خلال ضرورة نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية يقع على عاتقه تحقيق علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الاقتصادية والتي تتمثل بالدرجة الأساس بكل من : نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية المختلفة .

6. المنهج المتبع :

لدراسة هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه سوف نستخدم مزيج من المناهج التي تتلاءم و الدراسة التي تقوم بها بحيث نستخدم المنهج الوصفي الذي يناسب استعراض ووصف ومضمون نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تأدية المهام المتعلقة به ، وكذا وصف المفاهيم الأساسية للموضوع محل الدراسة كما نستعين بالمنهج التحليلي الذي يناسب شرح وتحليل الإحصائيات و الجداول المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي الذي نستخدمه في استخلاص و استنباط أهم النتائج .

7. أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي ودوره في المؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية خاصة وأنه لم يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح ، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل : خفض التكاليف ومنع الإسراف ، تحسين الإنتاجية ، إرضاء المستهلكين ، النمو وتنويع المنتجات ، تحسين الجودة ، المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومات المحاسبية لكي يمكن وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق أداء نظام المعلومات المحاسبي وما مدى استجابة المؤسسة الاقتصادية لهذا النظام .

8. خطة البحث :

قسمت الدراسة إلى فصلين أساسيين نستعرضها كما يلي :

مقدمة :

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته ، ومن خلال الفصل المخصص للمفاهيم الأساسية والمكونات نتطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وكل ما هو متعلق بالحاسبة حتى يتسنى لنا ذلك لا بد من تقسيم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم النظام المحاسبي .

المبحث الثاني : متطلبات النظام المحاسبي .

الفصل الثاني : قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة ونتائجها ، هذا الفصل تخصصه أسسا إلى دراة مدى استجابة المؤسسة لنظام المعلومات المحاسبي وإبراز نتائج تطبيقه على نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة ، حيث نقسمه بدوره إلى مبحثين :

المبحث الأول : حاجة المؤسسة لنظام محاسبي فعلى ودور الأجهزة المحاسبية في تسيير المؤسسة .

المبحث الثاني : تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة .

الفصل الأول :

مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات

المحاسبي

الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي.

تمهيد :

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما تلعب دورها في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة ، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات .

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة نظام المعلومات المحاسبي بدقة باعتباره العنصر الأساسي في هذا الفصل ذلك بالتطرق إلى كل عنصر منهما بالشرح والتفصيل من حيث المفهوم، ثم نحاول أن نحدد المكونات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي في الأخير دراسة متطلبات نظام المعلومات المحاسبي كجملة واحدة مبررين أهم نظمه الفرعية .

المبحث الأول: مفهوم النظام المحاسبي ومكوناته.

إن النظام المحاسبي مكون من سلسلة من الخطوات و الإجراءات تبدأ بالمدخلات مروراً بالمعالجات المختلفة و انتهاء بالمخرجات ، وبما أنه قد تم الفصل بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة فقد تم تقييد خطواته وإجراءاته بسياسات محاسبية مختلفة لضمان حيادية نتائجه أو مخرجاته في التعبير .

رغم التطور التكنولوجي الكبير وحوسبة الأنظمة في شتى المجالات المهنية بقى النظام المحاسبي محتفظاً بآلية تسلسل الخطوات وإجراءات إلا أن هذا التسلسل رافقه رقابة جديدة تماشياً مع كل من :

غياب التوثيق المستندي في ظل استخدام الحاسوب.

الاعتماد على الذكاء الصناعي في تحليل ومعالجة العمليات ، إمكانية اختراق لخصوصية النظام رغم أن النظام المحاسبي لم يتغير من حيث جوهر المفهوم ، إلا أن الانتقال من الآلية اليدوية إلى آلية المحسوبة جعل عملية مراقبة النظام والسيطرة عليه عملية صعبة ومعقدة ودقيقة لأبعد الحدود .

المطلب الأول : ماهية نظم المعلومات المحاسبية .

النظام :

يتكون بصفة عامة من عدة عناصر مرتبطة ببعضها البعض وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف ، وبغض النظر إن كان ذلك النظام محسوباً أم لا ، فدوماً تحكمه سياسات وإجراءات يتم إتباعها بشكل روتيني كما تتم مراقبة الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراق للسياسات الموضوعية .

نظام المعلومات :

يعد نظام المعلومات الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري .

ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة ، وإيصال هذه المعلومات بالشكل الملائم ، والوقت المناسب ، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم¹.

المطلب الأول : أقسام نظام المعلومات المحاسبي .

وما يمكن تمييزه كاقصاديين أنه لا يمكن أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي الغرض والهدف المراد لو لا مكوناته وأقسامه التي تتلائم مع أهداف النظام ككل ومن هنا يمكن استعراض أهم المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة أساسا في :

(1) وحدة تجميع البيانات :

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل ، وتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ، ويجب الحصول عليها وتسجيلها ، ولطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام .

(2) وحدة معالجة البيانات :

يقوم المحاسب المالي بالتسجيل ، التوصيل والترصيد والتحليل . ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي اليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر ، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف .

¹ عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات الحاسوبية ، دار العلم الدولي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 3002، ص: 65.

أ. المعالجة الجزئية (المتوازنة): حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به مثلا برنامج محاسبة الأجور ، برنامج محاسبة المواد الخ .

ب. المعالجة المتكاملة : عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى ، وهناك ثلاث مستويات من التكامل :

● تكامل البيانات : حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج .

● تكامل الإجراءات : أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به .

● تكامل قاعدة المعطيات : يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث :

➤ يسمح بتهيئة المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي.

➤ يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت .

➤ حماية قاعدة ضد الدخول غير مسموح به .

➤ جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات .

➤ عموما تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المدخل ، يسمح هذا للبرنامج

باستدعاء المعطيات حسب الحاجة .

(3) وحدة تخزين البيانات أو المعلومات :

سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية ، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية ، ليستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات .

4) وحدة نشر وتوزيع المعلومات :

تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية ، والجداول الملحقمة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا والأطراف الداخلية كالمسيرين مثلا .

5) وحدة التغذية العكسية : مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف .¹

أهداف نظام المعلومات المحاسبي :

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية ، ولتحقيق الثقة المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
من الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك ، تحقيق الحماية لأصول وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية كما هو مبين في الجدول رقم (1- 10) : الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي .

جدول (1 - 10) : الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي :

<p>1. تشغيل البيانات :</p> <ul style="list-style-type: none"> • تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة . • تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين. • تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة. • إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة .
<p>2. توصيل المعلومات :</p> <ul style="list-style-type: none"> • توصيل المعلومات للأطراف تم تسجيلها . • توصيل المعلومات في الوقت المناسب .
<p>3. تحقيق الثقة بالبيانات .</p>

¹ برهان صباح الحلو ، اثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن 3000 ، ص: 34.

<ul style="list-style-type: none"> ● التحقق من أن كل العمليات تم تسجيلها . ● التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية . ● الترحيل على فترات دورية . ● التأكد من صحة الأرصدة .
<p>4. تحقيق الحماية للأصول .</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال والحيازة لها . ● فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الأصول .

المصدر : كمال الدين الدهراوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، طبع ، نشر - توزيع الإسكندرية ،

1988، ص: 331.

والجدير بالذكر هنا خاصة و أننا بصدد تفصيلية وتحليلية لمكونات نظام المعلومات المحاسبي ، يجب الإشارة إلى دور تدقيق الحسابات لكن قبل ذلك فالتدقيق علم يمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو سارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة .

ومنه يتضح أن التدقيق علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة ، حاولت المؤسسات المهنية والتجمعات العلمية للمحاسبين و المراجعين إرسائها خلال حقبة طويلة من الزمن ، كما أن للتدقيق طرقه وأساليبه وإجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية و محتويات الدفاتر و السجلات المالية وللتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال من ربح وخسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة .

وتشمل عملية التدقيق¹ :

- (1) الفحص : وهو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها .
- (2) التحقيق : وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة .
- (3) التقرير : وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثبات بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية .

المبحث الثاني : متطلبات نظام المعلومات المحاسبي .

يهتم نظام معلومات في أية مؤسسة اقتصادية في إنتاج وتقديم وتوصيل المعلومات لكل الجهات التي يمكن أن تستخدمها وتستفيد منها ، سواء كانت هذه الجهات من داخل المؤسسة الاقتصادية أو من خارجها ، علاقة هذه الجهات بالمؤسسة الاقتصادية مباشرة أو غير مباشرة .

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن نظم المعلومات في بدايتها كان تركز بالدرجة الأساس على الجهات الخارجية نتيجة لاعتبارات قانونية على الأكثر ، ولكن في الوقت الحاضر فإن التركيز قد ازداد نحو تقديم المعلومات لخدمة الجهات الداخلية فضلا عن الجهات الخارجية نظرا لتعدد هذه الجهات وتشعب العلاقات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها ، وكذلك حاجتها الأكثر إلى التقارير الدورية وغير الدورية واستخداماتها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ في داخل المؤسسة الاقتصادية .

لكي يمكن تطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية ، لا بد من تواجد بعض المتطلبات الأساسية ، والتي يمكن أن تشمل أساسا على ما يلي :

المطلب الثاني : محتويات نظام لمعلومات المحاسبي .

لابد لأي نظام محاسبي فعال أن يحتوي على العناصر التالية :

المصطلحات الأساسية : هناك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جدا ، والتي لابد أن يحوزها النظام المحاسبي وأن

يعمل وفقا لها نلخصها فيما يلي :

الحدث : خارجي كان أم داخلي .

العملية : تسجيل الحدث بين الطرفين .

الحسابات الحقيقية و المؤقتة : حيث إن الحسابات الحقيقية مثل الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية ظهر في

ميزانية المؤسسة بينما الحسابات المؤقتة ، مثل الإيرادات والمصاريف تظهر في قائمة الدخل .

دفتر الأستاذ : حيث يوجد دفتر أستاذ عام والذي يحوي الحسابات جميعها ، كذلك دفتر أستاذ المساعد حيث

يحوي حسابات معينة ، ولكن بشكل تفصيلي كالمدينين والدائنين والأجور والرواتب .

دفتر اليومية : حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبيا .

الترحيل : وهي عملية ترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر الأستاذ العام ، وبعد أن تقوم بعمل قيود التسوية

واستخراج الأرصدة الجديدة يصبح ميزان المراجعة المعدل .

قيود التسوية : وهي القيود التي تعمل في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية الحسابات وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية من

أجل تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصاريف التي تخصها ، وافعتراف بالإيرادات المكتسبة والتي تخص نفس

الفترة .

القوائم المالية : وهي القوائم التي تمثل مخرجات النظام، وتتكون من الميزانية الافتتاحية أو الختامية للمؤسسة ، والتي تظهر المركز المالي للمؤسسة ، وقائمة الدخل والتي تظهر نتائج أعمال المؤسسة للفترة المالية ، وقائمة التدفقات النقدية والتي تظهر المصادر والاستخدامات النقدية للعمليات النقدية للعمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للفترة المالية ، وقائمة الأرباح المعاد استثمارها والتي تظهر تسويات رصيد الأرباح المعاد استثمارها إبتداءا من بداية الفترة المالية وإلى نهايتها .

قيود الأقفال : هي القيود التي يتم بواسطتها إغلاق جميع الحسابات المؤقتة في ملخص الدخل ، ويقفل ناتج ملخص الدخل في حساب الأرباح المعاد استثمارها ، وذلك للبدء بفترة مالية جديدة .

المدين والدائن : جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم الدائن والمدين ، بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط وهما المدين والدائن ويجل تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال .¹

المطلب الثالث : آلية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تكنولوجيا المعلومات .

مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب ، أصبح من الضروري أن تأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ، والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور ، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في المؤسسات .

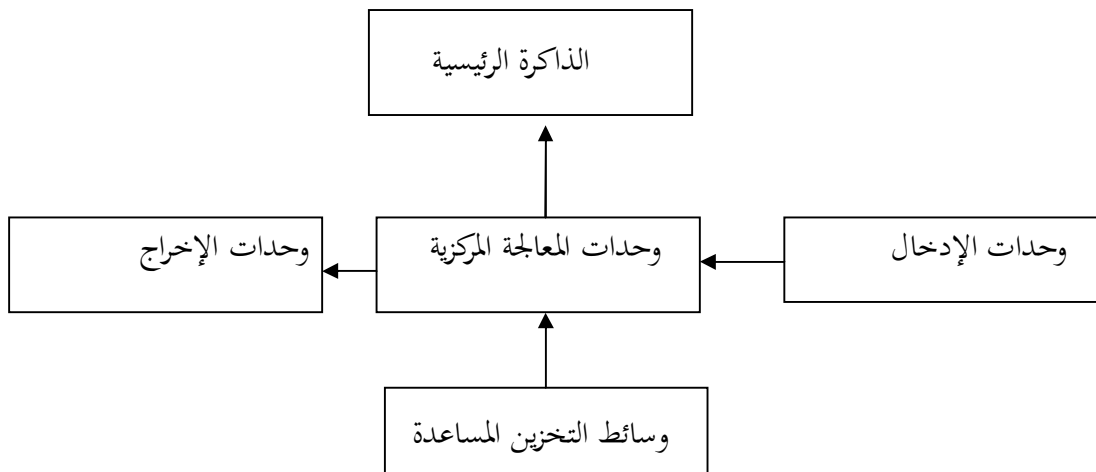
¹ Donald E . kieso Ibid . p (7) et p (73).

إن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية تخطى عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام المحاسبي اليدوي ، فقد جعل آلية تسجيل المعلومات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا ، وبدقة قد تكون متناهية النظر ، بل يمكن المؤسسات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء ، كما ومكنتها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة ، مثل : طريقة الجرد الدوري للمخزون ، فلقد كان من الصعب على كثير من المؤسسات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة ، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف .

ولجدير ذكره وبالرغم من استخدام المؤسسات الحاسوب ، إلا أن السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة بالنظام المحاسبي بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء وبشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب .

المكونات المادية للحاسوب : وهي عبارة عن مجموعة من الأجزاء المادية للتجهيزات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي والتي تعمل بصورة مشتركة لإنجاز مهام الحاسوب ومكونة من عدة وحدات والموضحة بالشكل (1 - 5) :

الشكل (1 - 5): المكونات المادية للحاسوب.



المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى عبد الرزاق محمد قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص: 23.

وحدات الإدخال : وهي عبارة عن مجموعة من التجهيزات التي يتم من خلالها إدخال البيانات والبرامج إلى وحدة المعالجة المركزية .

وحدات المعالجة المركزية : وهي الجزء الداخلي من نظام الحاسوب وهي عبارة عن مركز الأنشطة والذي يحوي على كم من الدوائر الالكترونية (الذكاء الاصطناعي) والتي تقوم على معالجة البيانات بناء على السياسات والإجراءات المبرمجة ومن أهم هذه الوحدات .

وحدة الحساب والمنطق : وهي عبارة عن برمجيات تقوم بعمليات الاحتمال المنطقية الرياضية .

وحدة الرقابة : وهي عبارة عن البرمجيات التي تضبط العمليات التي ينفذها الحاسوب ، كما تقوم بالإشراف وتوجيه وسائط الإدخال ، والإخراج والتخزين للعمل وفق تعليمات البرامج ، وتشبه إلى حد كبير الجهاز العصبي الموجود لدى الإنسان والذي يأمر أعضائه كافة بالحركة .

الذاكرة الرئيسية : وهنا يتم تخزين البيانات والبرامج التي تم إدخالها عن طريق وسائط الإدخال ، كما يتم تخزين عمليات المعالجة إلى أن يتم إرسالها إلى وسائط الطباعة أو إلى وسائط التخزين المؤقتة .

وسائط التخزين المساعدة : وهي عبارة عن كل الوسائل المستخدمة لتخزين البيانات والبرامج خارج وحدة التشغيل المركزية .

وحدات الإخراج : وهي الوسائل التي يتم بواسطتها إخراج نتائج المعالجات من نظام الحاسوب إلى البيئة المحيطة ، كالطابعة .

لقد أصبح الحاسوب العصب الرئيسي لجميع الأنظمة المختلفة ، وأصبح علم البرمجيات من العلوم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، وبدأ المختصون بوضع برمجيات أنظمة المحاسبة ، ولكن من الصعب إيجاد برنامج وحيد يستطيع تلبية جميع حاجات ورغبات جميع المؤسسات لاختلاف أعمالها.¹

إن كل مؤسسة تحتاج إلى نظام محاسبي محسوب خاص بها ، وهذا لا يعني أن أنظمة المحاسبة مختلفة بل الاختلاف يكمن في أعمال المؤسسات وأهدافها ، وبالتالي كل طبيعة عمل تحتاج إلى أدوات رقابية وسلسلة عمليات في النظام تختلف عن الأخرى ، فنظام المحاسبة المحسوب لخدمة المؤسسات المصرفية ، لا يمكن استخدامه في المؤسسات الصناعية ، فنظام المحاسبة المحسوب للبنوك لا يصلح لمؤسسات التأمين ، وبالمثل في المؤسسات الصناعية .

والجدير ذكره بأنه وفي جميع برمجيات الأنظمة المحاسبية ، وبغض النظر عن طبيعة أعمال مؤسسات لا بد من أن تتحقق الدورة المحاسبية بالآلية اليدوية ، ويجب أن تجاري تلك الدورة جميع الإجراءات الرقابية التي تكفل استقلالية وحيادية النظام ، ويمكن أن تزود البرمجيات بآليات رقابة جديدة تضبط السيطرة على الحاسوب ، وعلى سبيل المثال لا الحصر كأن يزود الحاسوب بأرقام سرية لا يعلمها سوى المصرح لهم باستخدامه ، وخصوصاً مدخلي البيانات ، وكذلك بروابط تمنع الشطب أو التعديل بالبيانات ، وأمور أخرى كثيرة لم تكن موجودة بالنظام اليدوي ، وأوجدت بسبب حوسبة النظام .

والجدير هنا بالذكر أنه هناك فرق بين النظام المحاسبي اليدوي والمحسوب يمكن في العقل المنفذ للأمور ، يعني بذلك بأنه وفي النظام اليدوي ، يقوم الإنسان ومن خلال استخدام عقله وذكائه المؤهل بتحليل الأمور ومن ثم اتخاذ القرارات وتطبيقها وفقاً للسياسات والإجراءات المتعارف عليها وقد يصيب أو يخطئ ، ويتم تصحيح الخطأ عند اكتشافه ، ولكن في النظام المحسوب يتم استخدام العقل الإلكتروني ، والمصمم بواسطة الإنسان ، وهذا العقل ينفذ

¹ عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات الحاسبية الحاسوبية ، مرجع سبق ذكره ، عمان ، الأردن ، (1991).

الأوامر الموضوعة له مسبقا من قبل الإنسان ، وبمعنى آخر لا يمكن أن يخطئ ، أي لا يستطيع هذا العقل التحليل بل يستطيع فقط تنفيذ آلية التحليل المرسومة له مسبقا ومن ثم تنفيذها وفقا للسياسات والإجراءات المرسومة له مسبق ، ولا يمكنه تجاوز أي مخططات موضوعة له من قبل الإنسان .

ولتوضيح الأمر بشكل مبسط ، لنفرض بأن إحدى المؤسسات قامت ببيع ثلاثة بسعر 100 دينار للثلاجة الواحدة على الحساب لمؤسسة الزهرة ، علما بان تكلفة ثلاثة 75 دينارا ، وتستخدم المؤسسة نظام الجرد المستمر .

آلية العمل في النظام المحاسبي اليدوي :

طبعاً يحلل المحاسب العملية وعندما يتأكد أنها مستوفية لشروط الاعتراف يقوم بتسجيلها في دفتر اليومية كالتالي :

300 من ح/المدينين (مؤسسة الزهرة).

300 إلى ح/ المبيعات .

وبما أن المؤسسة تستخدم طريقة الجرد المستمر ، فإن سيتبادر إلى ذهن المحاسب ضرورة عمل قيد آخر يثبت به تكلفة البضاعة وتقضان المخزون ويسجله بالشكل التالي :

225 من ح/ تكلفة البضاعة .

225 إلى ح/ المخزون (ثلاثيات)

وفيما بعد يقوم المحاسب بترحيل العمليات من دفتر اليومية إلى الحسابات الرئيسية ف دفتر أستاذ العام ويرحلها كذلك إلى الحسابات التفصيلية في دفتر الأستاذ المساعد .

وفي نهاية السنة المالية يقوم المحاسب بترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ العام لإستخراج ميزان المراجعة غير المعدل وبعدها يقوم بعمل قيود التسويات الضرورية ومن ثم تعديل الحسابات وإعداد القوائم المالية ، وإعداد القوائم المالية

يقوم المحاسب بتمييز الحسابات المؤقتة وإقفالها في حساب الدخل إستعدادا لإعداد الميزانية الختامية التي ستحوي الحسابات الحقيقية فقط .

من الملاحظ أعلاه بأن المحاسب قام بجميع الخطوات يدويا ، مستخدما عقله وذكائه في تحليل الأمور وتطبيقها .
آلية العمل في النظام المحاسبي الآلي :

يقوم المحاسب بأمر البرنامج المحسوب بإتباع الخطوات السابقة جميعها عند إدخال البيانات إليه ، ويقتصر عمل المحاسب بعدها على إدخال المعلومة ليس أكثر ، ويقوم الجهاز بتنفيذ باقي الخطوات .

ولكن قبل إدخال البيانات للحاسوب ، لابد للمحاسب وبمساعدة مبرمج إنشاء برنامج الأوامر وبشكل مسبق :
إنشاء آلية ترميز للحسابات كما بالنظام اليدوي ، والتي من خلالها يمكن جعل البرنامج يميز نوع وطبيعة الحسابات .
إنشاء دفتر يومية مبرمج وفقا لآلية ترميز الحسابات .

إنشاء حسابات عامة في دفتر الأستاذ لعام وحسابات تفصيلية مبرمجة في دفتر الأستاذ المساعد .

إنشاء آلية ترحيل مبرمجة للحسابات .

إنشاء قوائم مالية مبرمجة .

ولتطبيق عملية البيع البسيطة لنفرض بأن ترميز الحسابات ¹ سيكون كالتالي :

الأصول 10000 إلى 19999

الالتزامات 20000 إلى 29999

حقوق الملكية 30000 إلى 39999

الإيرادات 40000 إلى 49999

¹ الحسابات المستعملة في المثال حسابات افتراضية وليست م النظام المحاسبي المالي .

المصرفات 50000 إلى 59999

ولأن سنضع مخططاً مبرمجاً كي يطبقه الحاسوب لتنفيذ العملية والذي في الغالب سيكون بشكله المبسط الشكل (1-6):

ويشكل مشابه يمكن رسم مخطط لإكمال الدورة المحاسبية للوصول لعملية إعداد القوائم المالية .

من الشكل (1-6) يمكن الوصول لمفهوم منطقي وهو أن المحاسب وبمساعده مبرمج متخصص يقومان برسم خطة

السير العمليات للحاسوب ، ولا يبقى على الحاسوب سوى تنفيذ الأمر عند أمره بذلك ، وبعبارة أخرى عقل

الحاسوب ينفذ أوامر موضوعة مسبقاً ليس إلا ، وكما كان المحاسب والمبرمج دقيقين في وضع خطة سير كانت

عمليات الحاسوب دقيقة وخالية من الأخطاء.¹

تصميم نظام المحاسبة المحوسب :

عندما ترغب أي مؤسسة في تصميم نظام محاسبي محسوب لا بد أن تتبع عدة متطلبات مهمة يمكن تلخيصها

بالآتي :

تخصيص طاقم محاسبة متمرس وملم بأعمال المؤسسة وطاقم مبرمجين .

توفير الأجهزة الضرورية لتصميم النظام ، وتدريب مشغلي النظام على استعماله .

الاستعانة بآراء خبراء خارجيين عند الضرورة .

يجب على المؤسسة وبعد تصميم النظام عدم ترك الآلية اليدوية لفترة من الزمن ، والغاية من ذلك فحص النظام

المحوسب ومدى نجاعته ، والاستمرار بمطابقة الآلية اليدوية مع الآلية المحوسبة ، ويمكن التوقف عن الآلية اليدوية عند

توفر الدلائل الضرورية على نجاح الآلية المحوسبة .

¹ أسماء سلمان زيدان الجبوري ، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير

منشورة ، جامعة بغداد 300، ص: 25.

واجبات طاقم المحاسبة وطاقم المبرمجين :

قبل عملية إنشاء النظام المحسوب يجب على الطاقم عمل التالي :

1. رسم خرائط التدفقات التوضيحية للنظام .

2. المباشرة بتصميم النظام .

3. فحص النظام .

4. مطابقة نتائج النظام مع النظام اليدوي

1. رسم خرائط التدفقات التوضيحية :

المقصود برسم مخططات التدفقات هو آلية الواجب إتباعها لتنفيذ العمليات بشتى أنواعها إبتداءا من المدخلات

ومرورا بالمعالجات وانتهاء بالمخرجات لشتى عمليات المؤسسة.

ولتوضيح الأمر لنفرض بأن إحدى المؤسسات التجارية والتي تقوم بشراء البضائع وإعادة بيعها قررت وتصميم نظام

محاسبي محوسب ، فإنه سيكون إلزاما على مصممي النظام الآخذ بعين الاعتبار الدورات التي يجب إنشاؤها بالنظام

والتي تتضمن عادة :

• دورة الإيرادات (المبيعات والمدينون) .

• دورة المدفوعات (المشتريات والمخزون والدائنون) .

• دورة العمال والأجور .

• دورة الإبلاغ المالي .¹

¹ Barry E . Cushing ; & Marshall Bomney ; Accounting Information System ;Sixth edition 1994 ,Page (753).

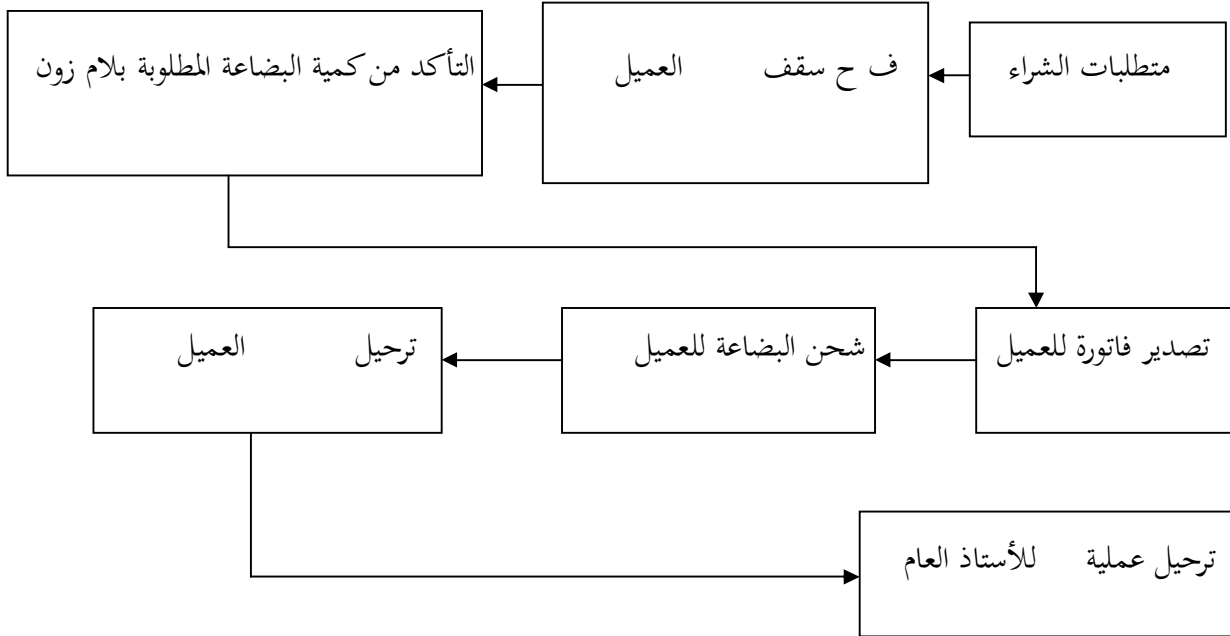
وكمثال لشرح بعض آليات إنشاء هذه الدورات كالتالي :

دورة الإيرادات :

وهي مجموعة من آليات والإجراءات الواجب إتباعها في سبيل تسليم العملاء بضائع أو خدمات لغايات الحصول على الإيراد .

ويمكن تلخيص الدورة باختصار بالشكل (1 - 7) :

الشكل (1 - 7) : دورة الإيرادات .



المصدر : من إعداد الطالب محمد عبد الحسين ، نظام للمعلومات الإدارية ، جامعة الموصل ، بغداد 2000، ص: 55.

وبعد معرفة هذا المخطط الأساسي للدورة يبقى تصميم كل مرحلة على حدة بالبرمجيات الضرورية مثل :

أنشاء دفتر يومية المبيعات وتزويد بآلية التقييم المناسبة للحسابات ، وربطه بالحسابات المتعلقة بعملية البيع ، وإنشاء

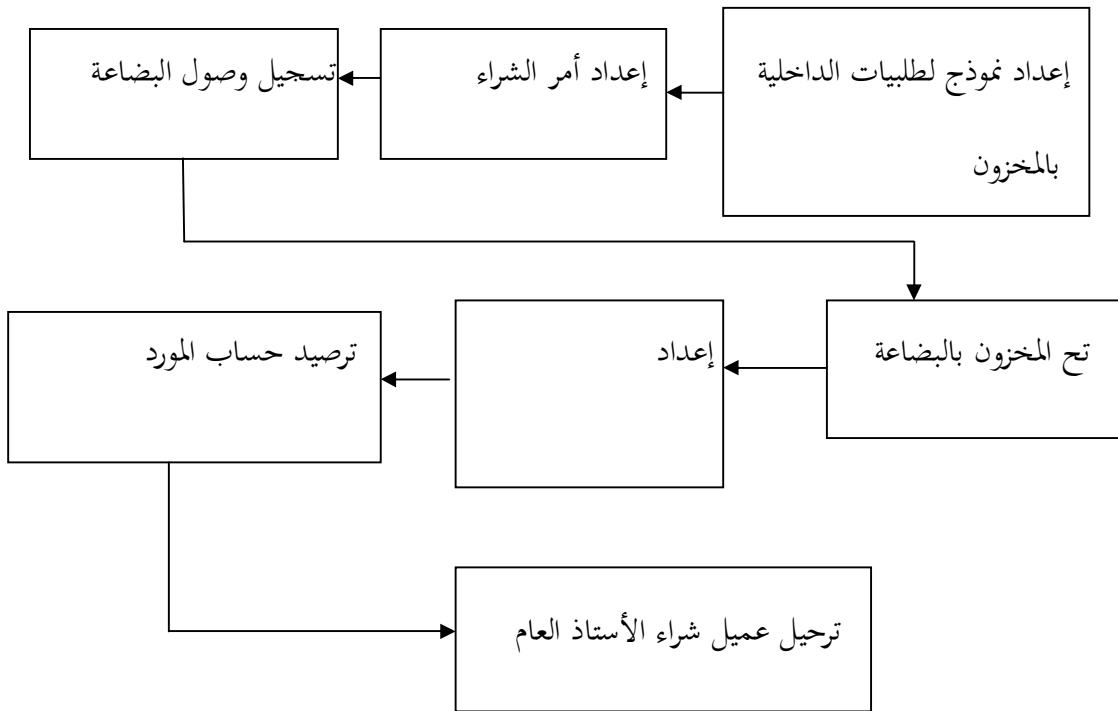
شروط البيع والفواتير ، وكل ما هو ضروري لإتباع الدورة بشكل سليم وغير قابل للاختراق .

تشمل هذه المرحلة كثيرا من الأمور المهمة ، وعلى رأسها تصميم الفواتير بشكل قانوني ، حيث تربط الفاتورة بشروط البيع ، ومرجعية طلبات الشراء الواردة من العميل ، وكل التفاصيل الضرورية الأخرى ، والتي تعتمد دقتها على مهارة المحاسب بإعطاء التوصيات للمبرمج .

دورة المدفوعات (المشتريات والمخزون والدائون) :

وهذه الدورة عبارة عن مجموعة من الآليات ، والإجراءات الواجب إتباعها في سبيل شراء السلع وإدخالها للمخازن ، مع الأخذ بعين الاعتبار المشتريات على حساب من الموردين .
وبشكل مشابه تقريبا لدورة الإيرادات يتم تخطيط دورة المدفوعات المناسبة ، والتي يقترحها طاقم المحاسبة للمبرمج حيث تستطيع تمثيلها :

الشكل (1-8) : دورة المدفوعات .



المصدر : من إعداد الطالب استنادا لمحمد عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره ، ص: 56.

ومن الجدير بالذكر هنا أن يراعي طاقم المحاسبة عند إنشاء دورات التدفقات الالتزام التام بجميع السياسات المحاسبية المنصوص عليها ، وكذلك التقيد التام بجودة المعلومات التي سيخرجها النظام .

2. المباشرة بتصميم النظام :

وهنا يأتي دور المبرمجين المتخصصين لتنفيذ دورات التدفق حسب الاتفاق مع المحاسبين ، والجدير بالذكر هنا بأن المحاسب وفي كثير من الحالات لا يملك مهارة التصميم و إعداد البرمجيات الخاصة ، ولكن وفي الآونة الأخيرة ظهرت برمجيات خاصة بالتصميم تمكن غير المتخصص بعلم الحاسوب استخدامها لتصميم بعض البرمجيات الخاصة بطبيعة عمله ولكنها تبقى قاصرة عن تلبية احتياجات المؤسسات الأعمال الكبيرة .¹

3. فحص النظام :

بعد أن يتم الانتهاء من تصميم النظام ، يباشر كل من طاقم المحاسبة والمبرمجين بفحص دقة النظام ، ومن الأوليات لدى المحاسبين التأكد بأن هذا البرنامج الخاص بنظام المحاسبة يوفر عدة أمور مهمة جدا ، وعلى رأسها تقيدته وعمله وفقا للسياسات المحاسبية والإجراءات والمبادئ والمعايير وكل ما يمد بصلة للنظام المحاسبي ، وكذلك التأكد من كفاءة الرقابة التي يوفرها النظام والسرية التي يوفرها ، وذلك وصولا لجودة المعلومات المحاسبية .

ولا بد من الاعتراف ، بأن مهارة محاسب المؤسسة هنا تلعب دورا هاما في فحص النظام المبرمج ، ولهذا يتم استشارة أمث من جهة متخصصة لفحص النظام في كثير من الأحيان ، وغالبا ما تكون جهة مهنية متخصصة بتدقيق الحسابات .

¹ Barry E . Cushing Ibid ,P 814.

مطابقة نتائج مع النظام :

في أغلب أحيان لا يتم الاعتماد على النظام المحسوب بشكل كلي ، وخصوصا في الفترات الأولى من عمله ، وذلك يفضل الاستمرار بالعمل بالنظام اليدوي جنبا إلى جنب مع النظام الآلي ، ومطابقة نتائج النظامين بين فترات متقاربة وذلك خوفا من وجود قصور أو عيوب بالنظام المحسوب لم يتم كشفها خلال فترة الفحص ، وفي الوقت المناسب والذي قد يكون على الأغلب بعد مرور سنة مالية كاملة يتم التخلي عن النظام اليدوي نهائيا .

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

من المهم جدا أن نذكر بأن المعلومات المحاسبية وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعا من المحيط الداخلي أو المحيط لخارجي يجب أن تتمتع بعد خصائص نوعية لكي تكون مفيدة لصاحب القرار والذي في النهاية أعدت له ¹.

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات ، ومن نتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالي الأمريكي FASB وذلك حين كان بإصدار المعيار المحاسبي رقم (2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، فالمعيار المحاسبي رقم (2) جاء لسد الفجوة بين المعيار رقم (1) والمعايير الأخرى اللاحقة ، والذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية .

¹Richard G . Schroeder ; Myrtle W ; Clark ; and Jack M . Cathey ; Accounting Theory and Analyses ; John Wiley & Sons ; Inc. 2001 . Page (19).

المطلب الرابع : مكونات نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة ، فما هو ملاحظ أن نظم المعلومات المحاسبية تهتم فقط بالأحداث الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي ، ما يمكن نظام لمعلومات المحاسبي من تصنيفه ضمن النظم التشغيلية ، فالنظام المحاسبي يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة والبيئة المحيطة من خلال قيامه بانجاز عملية تجميع وتلخيص ومعالجة هذا الكم الهائل من البيانات الواقعة في فترة زمنية محددة ، والتي تخص المؤسسة ، وتحويلها إلى معلومات تلي احتياجات مجموعة من المستخدمين ومتخذي القرارات .

المبحث الثاني :متطلبات النظام المحاسبي.

المطلب الأول : الحاجة إلى نظام معلومات للمحاسبة الإدارية .

يشير بعض الكتاب إلى أن ظهور المحاسبة الإدارية كان استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، كذلك المساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة اقتصادية ، وعلى هذا الأساس أخذت توصف المحاسبة الإدارية بأنها امتزاج عملي بين المحاسبة والإدارة ، والعامل المشترك بينهما يتمثل في اتخاذ القرارات .

ومن هنا يمكن النظر إلى المحاسبة الإدارية بوصفها نظاما للمعلومات يهتم بدراسة البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة ، وكذلك البيانات والمعلومات الإدارية اللازمة للمحاسبة ، والعمل على دمج الاثنين معا في إطار عام تركز أركانه على احتياجات متخذ القرار من خلال الاعتماد على علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين البيانات والمعلومات المحاسبية والإدارية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هدف متخذ القرار في ضوء الهدف العام للمؤسسة الاقتصادية ، وذلك من خلال اعتماد المحاسبة الإدارية في ذلك على مفهوم متطور وهو أن المحاسبة ليست وسيلة

لخدمة إدارة المؤسسة الاقتصادية ، بل تتعاون معها وتنسق بين أساليب كلا منهما بهدف تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية ، حيث أن كلا من المحاسبة والإدارة تعتبران وسيلتان تنفيذيتان لتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية ككل ، ومن ثم يلزم التنسيق والتوفيق بين الأساليب العلمية لكل منهما لتحقيق ذلك .

وهكذا فإن وجود نظام معلومات للمحاسبة الإدارية سوف يسهم بدرجة أساسية وكبيرة في تحقيق أهداف النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وذلك من خلال الاعتماد على مقومات المحاسبة الإدارية التي تشمل كلا من النظام المحاسبي المالي ، النظام المحاسبي للتكاليف ، نظام الرقابة الداخلية ، وتستخدم أساليب تحليل خاصة اقتصادية وإدارية وإحصائية وسلوكية ، وتهتم بالأحداث المالية وغير المالية التاريخية والآنية والمستقبلية ، ومتابعتها وتقييمها ، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال ترشيد الإدارة نحو اتخاذ القرارات اللازمة .

المطلب الثاني : الحاجة إلى قاعدة بيانات مركزية :

تعرف قاعدة البيانات على أنها " ملف أو مجموعة من الملفات المترابطة منطقياً ، منظمة بطريقة تقلل أو تمنع تكرار بياناتها وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة ، وتسمح للعديد من المستخدمين بالتعامل معها بكفاءة ويسر¹ . ويشير MOSCOVE إلى أهمية وجود بيانات واسعة وموحدة مركزية نتيجة حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى دمج وتكامل كافة وظائفها وفقاً للنظرة المعاصرة وبذلك فإن هذه الحاجة سوف تزداد من خلال النظرة المتطورة لضرورة تكامل نظم المعلومات والتي يمثل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية أحد أهم مجالاتها² .

¹ يحي محمد أبو طالب ، المحاسبة الإدارية نظام للمعلومات في مجال التخطيط . الرقابة . إتخاذ القرارات . مكتبة عين شمس ، (1986) ، القاهرة ، ص: 27 .

² MOSCOVE ; S .A ;SIMKIN ,M .G ;BAGRANOFF ;N .A. (2001) ; CORE CONCEPTS OF ACCOUNTING SYSTEM ; 7 TH ED ;JO HN WILEY & SONS LTD ; ENGLAND PAGE : P 67.

وعليه ، فإن الحاجة إلى وجود قاعدة بيانات مركزية يعتمد عليها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية سوف يساهم في :

تحديد ماهية البيانات التي يمكن التعامل معها من تجميع وتخزين واسترجاع على وفق ما يمكن أن يحتاجه المستخدم من متخذي القرار بالدرجة الأساس .

إمكانية مراقبة كافة البيانات التشغيلية الخاصة بكل نظام فرعي ، وبما يؤدي إلى منع أو تقليل حالات التكرار في البيانات والتي يمكن أن يشترك فيها أكثر من نظام فرعي ، فضلا عن إمكانية تحقيق الأمن والسرية في العامل مع تلك البيانات من قبل كل المستخدمين منها .

تسهيل التعامل مع البيانات التي تنشأ في كل النظم الفرعية ، ولا سيما عندما يكون حجم هذه البيانات كبيرا وتنوعها متعددا .

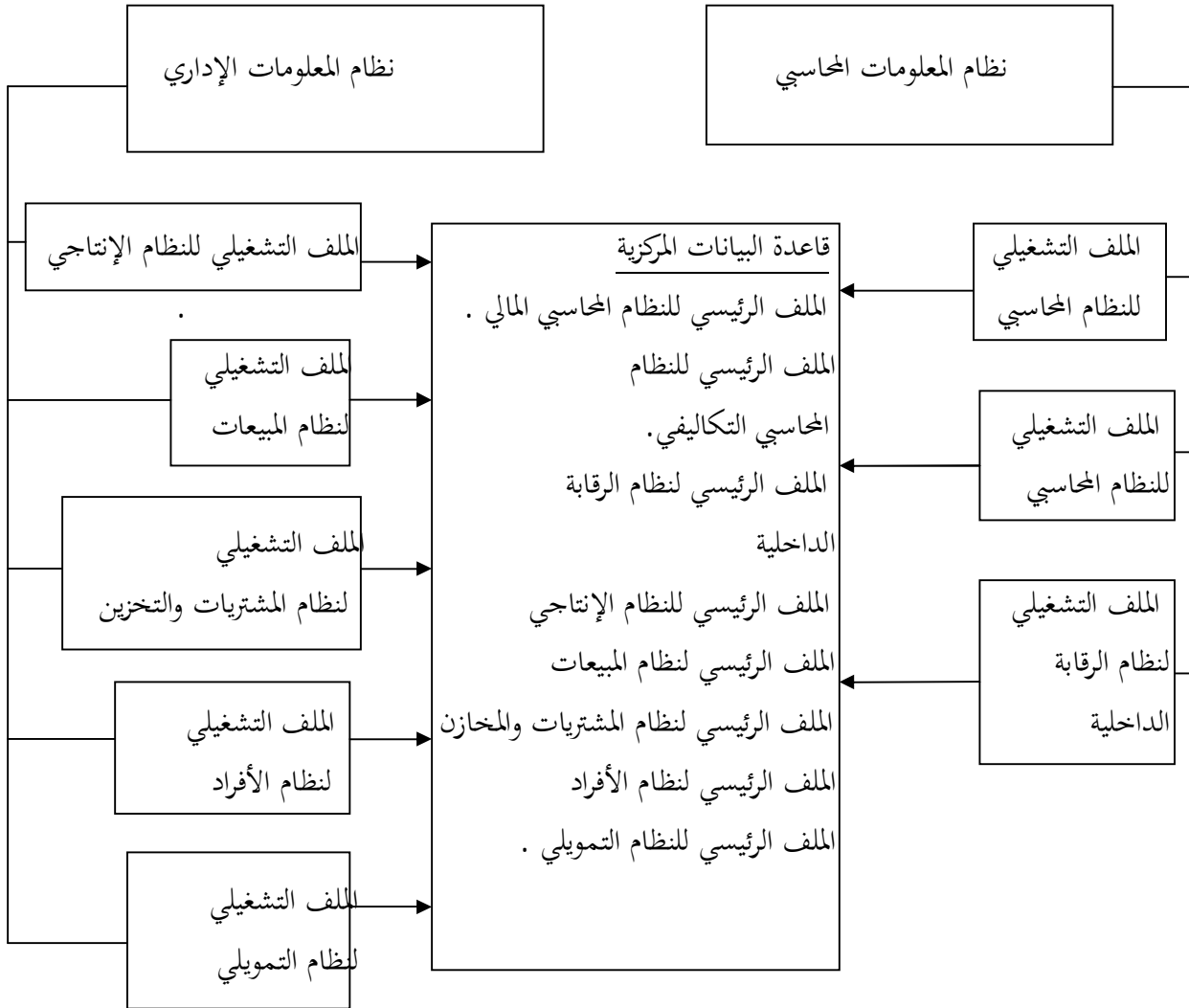
السرعة في الحصول على احتياجات المستخدمين من البيانات المختلفة ، وبما يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذولين

1 .

¹ مكرم سميح باسيلي : المحاسبة الإدارية : مدخل معاصر في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء ، الطبعة الثالثة ، كلية التجارة ، (2001) ، جامعة المنصورة ، ص ص : 18 - 19 .

ويمكن تحديد قاعدة البيانات المركزية للنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية على الشكل الآتي :

الشكل (1 - 13) :متطلبات نظام المعلومات الإدارية .



المصدر : عوض منصور ومحمد أبو النور ، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر ، ط 5، دار الفرقان للنشر

والتوزيع ، عمان ، الأردن 1999 ، ص: 222.

المطلب الثالث : استخدام التقنيات الحديثة في عمل النظام .

تشكل الوسائل التقنية ركيزة أساسية لنظم المعلومات المعاصرة ، حيث أنها تساعد في تجميع المدخلات ، وتدفق عناصر البيانات ، وتربطها معا ، وتشكلها في نماذج محددة كما تجزئها ، وتنتج وتبث المخرجات النابعة وتوصلها إلى المستخدمين وتساعد في الرقابة على النظام وصيانتها ، كما تسهم في تسيير وتشغيل كل الركائز الأخرى بسرعة ودقة وكفاءة عالية ، وهي تشمل على ثلاثة اتجاهات رئيسية تتمثل في كل من :

1. الفنيون : الأفراد الذين يفهمون الوسائل التقنية ويشغلونها ، مثل : مشغلو الحواسيب ، المبرمجون ، المحللون والمصممون ، مهندسو الصيانة والاتصالات ، مديروا النظم وغيرها .
2. البرمجيات : تمثل حزم البرامج المطورة أو الجاهزة التي تجعل أجهزة الكمبيوتر تعمل وتأمرها بأداء وظائفها وإنتاج مخرجاتها .

3. الأجهزة : تشمل على تنوع كبير من الوسائل التي تقدم المساندة لركائز أو مكونات النظام المختلفة .

وبما أن وجود النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية غالبا ما يكون في المؤسسات الاقتصادية كبيرة الحجم من حيث تعدد نشاطاتها أو زيادة حجم البيانات التي يتم التعامل معها نتيجة الأحداث الاقتصادية المتعددة ، وبما يعني أن هناك أعدادا كبيرة من البيانات سوف يتم التعامل معها والخاصة بالنظم الفرعية المتعددة التي يمكن أن تتواجد في المؤسسات الاقتصادية المعينة ، مما يتطلب الأمر استخدام التقنيات الحديثة في معالجة البيانات وإنتاج المعلومات من خلال ما يطلق عليه تقنيات المعلومات ، حيث ساهمت تقنية المعلومات في زيادة قدرة النظم المحاسبية على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال توفير وسائل اقتصادية فعالة لحزن واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب وقد انعكس ذلك بوضوح على كفاءة نظم المعلومات المحاسبية ، وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع التغيرات السريعة والاستجابة لها ، إضافة إلى أن

استخدام الحاسوب باعتباره أحد وسائل تقنيات المعلومات يمكن أن يساهم في معالجة البيانات التي يتم التعامل معها من قبل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الآتية :¹

(1) نظم معالجة البيانات

وهي النظم التي تقوم على استخدام الحاسوب في معالجة البيانات عن عمليات المؤسسة ، مثل : عمليات الإنتاج ، التمويل والإيرادات ، المصاريف ، من أجل تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية ، من حيث أنها تمثل " المجال العلمي الذي يحاول التوصل إلى أحسن الطرق والأساليب المتاحة لمعالجة البيانات بطريقة ومنطقية ويتصل بجمع وفرز ومقارنة البيانات " .

(2) نظم دعم القرارات

حيث تحتوي نظم دعم القرار بالإضافة إلى البيانات والمعلومات ، على إجراءات وبرامج تعمل على معالجة البيانات والمعلومات في نماذج اتخاذ القرار مثل نماذج : صفوف الانتظار ، المسار الحرج ، البرمجة الخطية ... الخ ، من أجل تقديم المعلومات بالشكل الذي يمكن من استخدام مباشرة في عملية صنع القرار .²

(3) النظم الخبيرة :

تعد النظم الخبيرة من النظم المهمة في مجال الذكاء الاصطناعي ، فهي نتاج العقل الإنساني أي كزج بين استخدام التقنية التي تستند على حقول عديدة كالمهندسة والرياضيات وكذلك تطبيقات عديدة في إدارة الأعمال ، أي أم لهذه النظم دور مهم في تقديم حلول للمشكلات الإدارية بالإستناد على المعرفة حيث إن هذه النظم تميزت في أسلوب تنفيذ الأعمال من خلال تغيير طريقة تفكير الفرد في حل المشكلات ، لذا فإن النظام الخبير يعد بمثابة نظام

¹ محمد : التطورات لنظام المعلومات ، دار الشروق ، لقاهاة 1992 ، ص: 35 .

² عبد الرزاق محمد قاسم (1998) ، نظم المعلومات المحاسبية لحاسوبية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص:

له قدرة عالية على إنتاج الأفكار المبدعة والحلول العملية للمشكلات الصعبة والمعقدة فضلا عن أنه نظام يستخدم لتوثيق المعرفة والخبرة الإنسانية ، ودعم عمليات صنع القرارات شبه المهيكلة وغير المهيكلة .¹

وهكذا فإنه بفضل التقنيات الحديثة أمكن إحداث تغييرات جذرية لزيادة كفاءة برمجيات الحاسوب وفعاليتها وذلك من خلال جعل الحاسوب يتسم بصفة الذكاء ومحاولة محاكاة سلوك الخبير البشري عندما يواجه بموقف يحتاج إلى اتخاذ قرار وما هو يسمى ب " الذكاء الصناعي " والتي تعد النظم الخبيرة أحد أهم تطبيقاته ، ومن هنا يمكن القول أن الثورة التقنية الحديثة قد أتاحت فرصة كبيرة أمام الإدارة والمحاسبين للاستفادة من مزايا وإمكانيات تقنية المعلومات في مجال الخبرة الكترونية ، وللاستفادة من هذه النظم يجب على أي نظام للمعلومات في المؤسسة الاقتصادية ، وخاصة النظام المتكامل للمعلومات الحاسوبية والإدارية ، أن يكون قادرا على التكيف والتأقلم السريع مع هذه التقنية ، حيث أن انتشار التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات بشكل واسع في المؤسسة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية سيؤثر بشكل متزايد في أي نظام للمعلومات في المؤسسة الاقتصادية بحيث أن التقصير في إدخال البرمجيات الحديثة في تطوير نظام المعلومات سيؤدي إلى تباطؤ عملية استفادة من هذا النظام .²

¹ ليث سعيد الله حسين وسهير عبد داؤد (2005) ، دور النظم الخبيرة في تحسين قرارات الموارد البشرية : نموذج مقترح ، ص: 11.

² المؤتمر العلمي السنوي ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان ، ص: 27 - 28 .

المطلب الرابع : الحاجة إلى مجموعة الأفراد المؤهلين .

إن نجاح عمل النظام المتكامل للمعلومات الإدارية بشكل عام والنظام المحاسبي بشكل خاص وتحقيق فاعليته سوف يعتمد بدرجة أساسية أيضا على ضرورة أن يكون الأفراد القائمين على العمل فيه على درجة من المعرفة العلمية والعملية تتناسب مع متطلبات عمل النظام وإمكانية تحقيق أهدافه، الأمر الذي ستلزم ضرورة مهارات الأفراد العاملين بصورة مستمرة في المجالات الآتية :¹

1. تطوير المهارات المحاسبية للعاملين في النظام :

حيث يتطلب من الأفراد المتخصصين في مجال المحاسبة ضرورة تطوير مهاراتهم المحاسبية التي تشتمل على كافة فروع المعرفة المحاسبية ، والعمل على دراسة كافة المستجدات في كل منها ، إضافة إلى ضرورة توافر الكفاءة اللازمة وفهم العلاقات المتشابكة مع فروع العلوم الأخرى التي لها علاقة بالتأثير في بيئة الأعمال الحديثة ، وبما يمكنهم من إجراء عمليات التحليل للبيانات المختلفة التي يمكن أن يقوموا بتشغيلها وتجهيزها إلى المستخدمين المتوقعين سواء من داخل المؤسسات الاقتصادية أو خارجها ، إضافة إلى ضرورة تطوير قدراتهم في إمكانية عرض محتويات التقارير والقوائم المالية بالسرعة الممكنة ووفق الشكل الذي يمكن أن يؤثر في زيادة الفائدة لدى المستخدمين .

2. تطوير المهارات الإدارية للعاملين في النظام :

نظرا للحاجة الكبيرة من قبل إدارة المؤسسة الاقتصادية إلى ما يمكن أن يقدمه النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية من بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة والمتعددة بالسرعة والدقة اللازمة في ضوء التغيرات والتطورات العديدة التي تحدث بصورة مستمرة في بيئة الأعمال الحديثة ، فإن الأمر يتطلب ممن الأفراد العاملين فيه ضرورة تطوير مهاراتهم الإدارية من خلال الإطلاع على كافة المستجدات التي تحدث في مجال إدارة

¹ عبد الرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات الحاسوبية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص: 55.

الأعمال ونظم المعلومات الإدارية ، إضافة إلى ضرورة تفهم عملية اتخاذ القرارات المختلفة التي يمكن أن تتخذ في المؤسسة الاقتصادية والتواصل المستمر مع متخذي القرارات ، خاصة من داخل المؤسسة الاقتصادية نظرا لتعددتها وتنوعها، في سبيل تسهيل إمكانية مقابلة الاحتياجات المختلفة من خلال تزويد البيانات والمعلومات اللازمة بالسرعة الممكنة والوقت المناسب.

3. تطوير المهارات الحاسوبية للعاملين في النظام :

مما لاشك فيه أن استخدام الحواسيب أخذ يمتد إلى العديد من مجالات الحياة ومنها مجال نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية ، الأمر الذي يجعل البعض يعتقد أن وجود أي نظام للمعلومات يكون مرتبطا باستخدام الحاسوب فيه .

كما أن استخدام الإعلام الآلي في عمل نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية يمكن أن يكون ضروريا كلما كان حجم البيانات التي يتم التعامل معها كبيرا وأن معالجتها وتقديم المعلومات الناتجة عنها يكون مطلوبا ضمن وقت محدد .

وبما أن النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية غالبا ما يتعامل مع عدد كبير من البيانات الخاصة بكافة النظم الفرعية التي يضمها ، يصبح من الضروري أن يكون الأفراد القائمين على العمل فيه على معرفة مناسبة بالحواسيب من حيث كيفية تشغيلها وبرمجتها وكذلك كيفية استخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بها .

ومن خلال ما تقدم يتضح أن تصميم وتطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية سوف يكون بالدرجة الأساس ضمن مسؤولية الكادر المحاسبي نظرا لتشعب علاقات نظام المعلومات المحاسبية مع كافة النظم الفرعية الأخرى التي يمكن أن تتواجد في المؤسسة الاقتصادية ، فضلا عن حجم البيانات المالية وغير المالية التي يقع على عاتقه التعامل معها من حيث تسجيلها وتخزينها وتشغيلها وإنتاج المعلومات وتوصيلها إلى الجهات ذات العلاقة

إن عمل نظام المعلومات في أية مؤسسة اقتصادية يعتمد على مجموعة مترابطة من الأجزاء البشرية والمادية الآلية وغير الآلية ، مع ملاحظة أن نظم المعلومات في بدايتها كانت تركز على العنصر البشري في الحصول على البيانات وتشغيلها واستخدامها ، ثم ازدادت الحاجة إلى استخدام بعض الوسائل الآلية التي يمكن أن تساعد في إجراء العمليات التشغيلية على البيانات ، وأخيرا ازدادت الحاجة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية لا سيما الحاسب الآلي نظرا للمميزات العديدة التي تتوفر فيها وما يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية نظم المعلومات عندما يتم استخدامها في عملها .

وتأتي أهمية الحاجة إلى وجود نظام للمعلومات في أية وحدة اقتصادية اعتمادا على مجموعة من الأسباب والاعتبارات أهمها الآتي :¹

(1) النمو في حجم المؤسسة الاقتصادية :

إن زيادة حجم غالبية المؤسسات الاقتصادية من حيث ازدياد وتنوع العمليات التي تحدث فيها قد أدى إلى حدوث نمو واضح في كل من : عدد العاملين الذين يعملون فيها ، عدد الزبائن الذين يتعاملون معها ، ازدياد رؤوس الأموال المستثمرة فيها ، تعدد الجهات ذات المصلحة المشتركة فيها ، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات وتقريرها بصورة مستمرة ودائمة .

¹ محمد محمد الهادي : التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر ، مرجع سبق ذكره ، (1993) ، ص ص : 49-

(2) ازدياد قنوات في المؤسسة الاقتصادية :

إن تعدد وتعقد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية المؤسسات في الوقت الحاضر أدت إلى ضرورة تقسيم العمل فيها ضمن اختصاصات معينة يتعلق كل منها بمستوى إداري محدد ، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود وازدياد قنوات الاتصال بين بعضها البعض لأغراض التنسيق بين مختلف الأعمال الضرورية وبما يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها مع بعضها البعض من خلال وجود نظام للمعلومات ، حيث أصبح نظام المعلومات يمثل أسلوبا معاصرا ضمن الأساليب الإدارية الحديثة التي تساعد في ترشيد العملية الإدارية لمواجهة التحديات في عالم متسم بالتغير المستمر ، تسيره وتؤثر فيه المعلومة كمورد أساسي ، ويحكمه مدخل النظم أو الإدارة بالنظم التي تركز على النظرة الشمولية للنظام كأساس لتحقيق الأهداف الكلية ، ومن هنا فقد أضحي لمفهوم نظام المعلومات دورا جوهريا وحيويا في الفكر الإداري و المعلوماتي المعاصر ، يجب الإلمام به وتحديد سماته وتطوراته المختلفة .

(3) تعدد أهداف المؤسسة الاقتصادية :

لم يعد هدف المؤسسة الاقتصادية محصورا في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح ، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل : خفض التكاليف ومنع الإسراف ، تحسين الإنتاجية ، إرضاء المستهلكين ، النمو وتنويع المنتجات ، تحسين الجودة ، المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومات لكي يمكن وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق الأهداف ، وذلك من خلال وجود نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك .

4) التأثير بالبيئة الخارجية :

من الواضح أن المؤسسة الاقتصادية تتأثر بالبيئة التي تعمل في نطاقها وتؤثر بها ، وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت الحاضر نتيجة لكثرة التغيرات التي يمكن أن تحدث في البيئة والناجحة عن تغير الظروف التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة وما يحدث بينها من تغيرات تؤثر في القرارات والسياسات التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية ، وعلى إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وما يحدث فيها من تغيرات حتى يمكن ان تتخذ الخطوات الضرورية ملائمة عملياتها ونظامها لكي تتماشى مع هذه التغيرات وتلك الظروف ، ور شك ن ذلك يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات التي يجب أن تتوفر عنها .

5) التطورات التقنية :

إن التطورات التقنية العديدة التي حدثت في مجالات الحصول على البيانات وتخزينها ومعالجتها وتوصيل نتائجها إلى المستفيدين قد تطلب من المؤسسات الاقتصادية ضرورة أن يكون فيها نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك ، وله القدرة على التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى من خلال نظم المعلومات فيها ، فضلا عن إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الأجهزة المتطورة في التعامل مع البيانات ذات الكميات الكبيرة والمتنوعة وبما يؤدي إلى مساهمة أكثر في تسهيل تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية .

ومن خلال ما تقدم يتضح أن وجود المعلومات في أية مؤسسة اقتصادية قد أصبح ضرورة حتمية تلميها البيئة الحديثة للمؤسسة لحل المشكلات التي تواجهها ، إن لم توضع تلك المعلومات في نظام يمكن من خلاله الحصول على أية معلومة لازمة وضرورية في الوقت المناسب و بالقدر المناسب ، حيث أن وجود نظام للمعلومات سوف يحدد

جودة المعلومات الجيد والسيئ منها لكي تستفيد المؤسسة من المعلومات الجيدة عندما يمكن للنظام طالب المعلومة أو المستفيد كما يرى بعض الباحثين إن أية مؤسسة اقتصادية يمكن أن تتواجد فيها ثلاثة أساسية هي :¹

1. النظام الفرعي للإدارة (مراكز القرارات) :

وهو يتضمن كل الأفراد والأنشطة المتعلقة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتشغيل النظام الشامل .

2. النظام الفرعي للعمليات (مراكز التنفيذ) :

وهو يتضمن جميع الأفراد والأنشطة والتدفقات المادية التي تتعلق بصورة مباشرة بأداء الوظيفة الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية حسب النشاط الذي تمارسه ، مثل : الإنتاج ، تقديم الخدمات ، الصرف في البنوك وغيرها .

3. النظام الفرعي للمعلومات (مراكز المعلومات) .

وهو يتضمن مجموعة الأفراد والآلات والأفكار والأنشطة التي تتعلق بجمع وتشغيل البيانات بالطريقة التي تلبي الاحتياجات من المعلومات الرسمية للمؤسسة الاقتصادية لجميع الجهات الداخلية والخارجية .

ومن هنا تظهر أهمية أن يصمم نظام للمعلومات يعمل على تأمين العلاقة بين كل من نظام الإدارة والتي تمثل مراكز القرارات ونظام العمليات وتعبر عن مراكز التنفيذ وبالتالي بين النظام الكلي للمؤسسة الاقتصادية والنظم

الأخرى المؤثرة في نحيطه ضمن البيئة التي يعمل في نطاقها .²

¹ أحمد فؤاد عبد الخالق : نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ج. م. ع . (1988) ، ص: 57.

² قبيس سعيد عبد الفتاح وآخرون (1911) ، مدخل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ص: 22.

خلاصة الفصل الأول :

إن الحاجة إلى نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية تزداد كلما كان هناك كبراً من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية ، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها المتعددين ، وعليه فإن أية مؤسسة اقتصادية يمكن أن يكون لديها نظاماً يتكون من عناصره الأساسية المتمثلة بكل من : المدخلات ، العمليات التشغيلية ، المخرجات ، التغذية العكسية ، ولكي يصبح نظاماً للمعلومات فإن الأمر يتطلب أن تساهم مخرجات النظام في تحقيق الفائدة لمستخدميها وإلا اعتبرت هذه المخرجات مجرد بيانات مرتبة يمكن الاستفادة منها مرة ثانية كمدخلات في النظام .

يمثل نظام المعلومات في أية مؤسسة اقتصادية حلقة الوصل بين كل من مراكز القرارات ومراكز التنفيذ فيها ، وذلك من خلال تأمين العلاقة بين هذه المراكز وبالتالي بين النظام الكلي المتمثل بالمؤسسة الاقتصادية والنظم الأخرى المؤثرة في محيطه ضمن البيئة التي يعمل في نطاقها ، ولو نظرنا لمفهوم المستويات الهرمية للنظم لوجدنا أن المؤسسة الاقتصادية تعد نظاماً كلياً يتكون من عدة نظم فرعية يمثل نظامي المعلومات المحاسبية والإدارية أحد أبرز هذه النظم وبالتالي الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في أية مؤسسة اقتصادية ، وتأتي من خلال إيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية بكافة نظمه الفرعية ونظام المعلومات الإدارية بكافة نظمه الفرعية ، وبما يمكن أن يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف منها : خفض التكاليف أنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة ، تقليل الوقت والجهد اللازمين في الحصول على المعلومات من قبل المستفيدين .

ونظراً لتعدد النظم الفرعية التي يتكون منها النظام للمعلومات المحاسبية والإدارية وأن هذه النظم الفرعية تشكل مجموعة من الاختصاصات العلمية المتنوعة ، فإن الأمر يتطلب وجود فريق عمل يضم كافة هذه الاختصاصات وبالتالي تقسيم العمل بينها بما يحقق التنسيق والترابط والتكامل بين بعضها البعض .

وكضرورة حتمية للتطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة ، فإن الأمر يتطلب مواصلة تطوير مهارات الأفراد العاملين في نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال دورات التعليم المستمر ودورات الكفاءة المهنية ، في سبيل الإطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال منها وبما يمكن أن يؤدي بدوره إلى مساهمة في تحقيق زيادة مستمرة في كفاءة وفاعلية النظام وصولاً إلى تحقيق الهدف العام الذي تسعى المؤسسة الاقتصادية ككل إلى تحقيقه .

الفصل الثاني :

قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

الفصل الثاني : قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد :

ظلت المؤسسة الاقتصادية ولفترة طويلة من الزمن تعتمد على الوسائل التقليدية ، فقد استخدمت في انتقال المعلومات بين المؤسسات والأقسام والأشخاص القائمين عليها ، فكانت المعاناة كبيرة في تسيير وإدارة شؤون المؤسسة سواء كانت إدارة داخلية أو خارجية ، ما ينتج عنها بطئ تسيير العمل وذلك لاعتمادها على الأنظمة التقليدية المكلفة.

لقد ساهمت أجهزة الكمبيوتر بدخولها عالم المؤسسة في التقليل من الإجراءات اليدوية المعتمدة على الورق ، فقد استخدمت المؤسسات الضخمة في سبعينيات القرن العشرين أنظمة تبادل البيانات إلكترونيا لإرسال وتبادل المعلومات عبر شبكات خاصة ، وشكل ظهور الانترنت حولا مناسبة لإيجاد شبكات اقتصادية وفعالة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ، وتدمج الانترنت بين الشبكة المحلية والعديد من موارد الكمبيوتر والتي تخص أنظمة إدارة المعلومات داخل المؤسسة .

لدى نجد أن الدول المتقدمة تسيير وبخطى متسارعة نحو تطور التكنولوجي في صناعاتها الرئيسية و بتحديث مختلف مؤسساتها ، وبالتالي منتجاتها لجعلها أكثر قدرة على المنافسة المحلية وحتى الدولية ذلك أن التطور والإبداع التكنولوجي اثر بعمق في إستراتيجيات المؤسسة المتعلقة بالمنتجات والخدمات ، الأمر الذي ترتب عليه أيضا إحداث تغيرات في سوق السلع والخدمات ووسع من مفهومها الضيق .

إن التطبيقات الفعلية للأنظمة الإدارية في المؤسسة يتخذ منحى تطبيقي أكثر منه نظري ، إذ أننا نلتبس هذا التطبيق أساسا من خلال تكوين الأفراد ذوي الكفاءة لممارسة أعمالهم بمهارة عالية تتوافق و التطورات المتسارعة في الأجهزة المعلوماتية ، كما تعتبر أساليب تطبيق نظام المعلومات المتعلق بالتسويق ، نظام معلومات الموارد البشرية ، نظام المعلومات الإنتاجي وغيرها من الأنظمة الإدارية ، وفي هذا الفصل سنتناول بالتفصيل قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية ، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية بحيث في المبحث الأول تطرقنا إلى حاجة المؤسسة لنظام معلومات محاسبي فعال ، وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة دور الأجهزة المحاسبية في تسيير المؤسسة الاقتصادية ، أما المبحث الثالث و الأخير قد خصص لآثر نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة الاقتصادية .

المبحث الأول : حاجة المؤسسة الاقتصادية لنظام معلومات محاسبي فعال :

تعد المؤسسات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالتطورات التي تتم في تكنولوجيا المعلومات التي دخلت في كافة أعمال ونشاطات المنظمة من عمليات الإنتاج إلى تصميم المنتجات إلى غاية تسويقها كل هذه العمليات في ظل نظام معلومات إداري متكامل وفعل بما في ذلك نظام المعلومات المحاسبي .

إن نظام المعلومات المحاسبي المصمم بشكل يتلائم مع احتياجات المؤسسة تأثيراً كبيراً على فعالية كافة الوظائف الداخلية والخارجية ، بحيث أصبح نظام المعلومات المحاسبي عاملاً هاماً من عوامل نجاح المؤسسات في ظل المنافسة الدولية وتحريك التجارة الدولية كذلك بظهور وتطور أساليب التجارة الحديثة من بينها التجارة الإلكترونية .

لدى نجد انه لتصميم المحاسبي وبناء نظام معلومات محاسبي فعال لا بد من توفر الأسس العلمية الحديثة في استخدام الحاسوب واستقبال المدخلات المتوفرة من المعلومات القيمة ومعالجتها محاسبياً وبأنجع طرق المعالجة بحيث تعد هذه الخطوة ضرورية لعقلنة النشاط التي تهدف إليه المؤسسة ومن ثم الحصول على مخرجات ذات جودة عالية لاتخاذ القرار الرشيد والناجح للمؤسسة الاقتصادية وهو الهدف الرئيسي و الطموح التي تسمو إليه الوحدات الاقتصادية في نهاية المطاف .¹

وهنا نلتمس أساساً حاجة المؤسسة الاقتصادية لتأهيل المحاسب وإعداد للقيام بوظائفه على بمهارة تامة ، فأصبح المطلوب أن يكون المحاسب أمثراً فعالية في المساهمة باستخدامه للبيانات والمعلومات المحاسبية وتقديم ملفات وتقارير للمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة عوضاً عن إضاعة الوقت في تسجيل القيود اليومية والترحيل لدفتر الأستاذ بطريقة

¹ برهان صباح الحلو ، أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن 7222 ، ص: 96.

يدوية ، وليس معنى هذا التقليل من شأن هذه العمليات ولكن البيئة الجديدة تفرض هذا على المحاسب داخل المؤسسة الاقتصادية ، وذلك لاستغلال الفرص والتغلب على التهديدات البيئية سواء كانت داخلية أو خارجية .¹

والجدير بالذكر هنا أنه بالرغم من كل هذه الامتيازات التي يزخر بها نظام المعلومات المحاسبي و مدى حاجة المؤسسة إليه ، إلا أنه قد يصبح النظام المحاسبي عقيما تماما ، وقد نصح فاعليته وكفاءته موضع شك وفي أسوء الحالات قد يؤدي لانتهيار المؤسسة الاقتصادية تماما ، ولهذا فإن المؤسسات الاقتصادية تسعى بشتى الطرق لتفادي تلك السلبيات ، أو المحددات والتي من بينها الآمان والموثوقية أو المصدقية في النظام المحاسبي ومن توافر هذه البنود تصبح الإدارة مهددة بالفوضى ، في المقابل ومن خلال تطوير هذا النموذج وتزويده بآليات رقابة صارمة يمكن بواسطتها تفادي السلبيات الثلاثة : وهي عدم توفر الآمان والتوكيدية والموثوقية .²

إن نظام المعلومات يجب أن يزود كل مستوى من المستويات الإدارية بالمعلومات الملائمة لعمالية اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب والشكل الملائم ، مما يتطلب وجود المعلومات التفصيلية والدورية للمستويات الإدارية الدنيا ، ومعلومة عامة وشاملة وحديثة من المصادر الداخلية والخارجية للمستويات الإدارية العليا مما يفرض وجود هرم معلوماتي ضمن نظام المعلومات داخل المؤسسة يتوافق وطبيعة المعلومات اللازمة لكل مستوى من مستويات صنع القرار ضمن المنظمة والشكل (7 - 7) يبين هرم انتقال المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية .

¹ أ.د عبد الرزاق محمد قاسم : تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع 7222 ، ص: 71.

² رأفت عبد المحسن عمر ، نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية الآلية ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، جامعة الزيتونة ، عمان ، أيار 7227 ، ص: 77.

الفصل الثاني : قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول : ارتباط نظام المعلومات المحاسبي بالوظائف المختلفة في المؤسسة الاقتصادية :

إن علاقة المؤسسة بالبيئة الخارجية علاقة مباشرة فتؤثر وتتأثر بها ، حيث يمكن حدوث العديد من الظواهر التي يتطلب من المؤسسة السيطرة عليها وتوجيهها من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، وتكون هذه العمليات على قدر كبير من الدقة والتنوع ك شراء معدات ، أو مواد أولية وتأمين مستلزمات الإنتاج وإبرام عقود العمل مع العاملين .

وتقسم أنظمة العمليات ضمن المؤسسة في شكل دورات عملية تشمل أساسا :¹

دور الإيرادات : تشمل كافة الأنشطة والعمليات المتعلقة ببيع السلع والخدمات وتحصيل الإيرادات الناتجة عن عمليات البيع .

دور النفقات : تتضمن كافة العمليات والإجراءات المتعلقة بعمليات التأمين الخاصة بمستلزمات الإنتاج داخل المؤسسة والمتمثلة أساسا في مواد أولية وعمالة وتجهيزات وتمديد مصاريف التأمين وغيرها من النفقات المتعددة .

نظام الدورة للمشتريات : تتضمن نظام الموارد البشرية والأصول الثابتة ونظام المدفوعات النقدية .

نظام الإنتاج والتمويل : والتي تشمل الإجراءات والعمليات المتعلقة بتصميم المنتجات وتصنيعها والرقابة عليها وكافة الأنشطة الخاصة بتمويل العملية الإنتاجية داخل المؤسسة .

¹ عبد الهادي حجازي : العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان 7222 ، ص : 79 .

وظيفة الرقابة الداخلية في المؤسسة :

لقد تزايد الاهتمام بالمراقبة الداخلية حتى أصبحت ضرورة حتمية يلزم تطبيقها من طرف كل المؤسسات الاقتصادية ، وذلك لضمان حسن سير أنشطتها وأعمالها ، وهذا ما يؤدي إلى بقاءها واستمرارها ونجاحها .

ومن أهم العوامل التي ساعدت في تزايد هذا الاهتمام ما يلي :

❖ بعد الملاك عن إدارة المؤسسة :

وذلك إما بتعدد أعمالهم فلا يستطيعون التوفيق بينها ، وإما لعدم درايتهم بشؤون وأعمال الإدارة ، وهذا ما يجعلهم يكونون مجلسا للإدارة يجتمعون به على فترات مختلفة سواء كانت عادية أو استثنائية حيث يبلغ أعضاء هذا المجلس نتائج أعمال مصالح المؤسسة إلى الملاك ، وتكون نتائج هذه الأعمال تحت مسؤولية أعضاء هذا المجلس ، ولهذا يحرص المسئولون على تقديم معلومات دقيقة وصحيحة يبرؤون بها مسؤولياتهم أمام الملاك ، فيلجئون إلى تطبيق المراقبة الداخلية بطريقة صحيحة وسليمة .

❖ امتداد وتوسع الهيكل التنظيمي وتعدد المصالح به :

في هذه النقطة نتحدث عن المؤسسات الكبرى ، فلنكي تتابع إدارة المؤسسة كل الأعمال التي تخص مصالحه ومدى احترام المسئولين واللوائح التي تضعها المؤسسة ، لا بد من وجود مراقبة داخلية تحدد المهام والمسؤوليات لكل فرد داخل المؤسسة ، وتتبع أداءه ، وتحدد المسئول عن الانحراف في الوقت المناسب وذلك لتجنب تراكم الأخطاء التي يمكن أن تحدث بسبب أول انحراف يقع داخل المؤسسة .

❖ اهتمام المؤسسة بالمحيط الخارجي لها :

وسعيها المستمر في اكتساب سمعة طيبة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين معها من زبائن وعملاء ، وذلك بجودة منتجاتها إذا كان نشاطها إنتاجي والكفاءة والفعالية والسرعة في تقديم الخدمات إن كان نشاطها خدمي وحرصها أيضا على تقديم معلومات دقيقة وصحيحة تخص نشاطها في حالة تعاملها مع أسواق المال - البورصات - ويمكننا القول أن أي مؤسسة اقتصادية تسعى جاهدة للاهتمام بالمراقبة الداخلية ، وذلك للتأكد من أن العمل المطلوب أداءه قد تم وفق القواعد والخطط الموضوعية ، ولأن المراقبة الداخلية تمثل أحد الركائز الأساسية في المؤسسة ، وعليه فإنه يجب على المؤسسة الاهتمام بها وتطبيقها بطريقة سليمة وفعالة تضمن لها تحقيق الأهداف العامة التي أنشأت من أجلها ، و بالتالي ضمان البقاء والاستمرار .

هناك جملة من الأهداف تسعى المؤسسة للوصول إليها من خلال تطبيق المراقبة الداخلية أهمها معالجة المعلومات المالية والمحاسبية بالدقة ، ودرجة اعتماد معتبرة سواء كان ذلك لفائدة أطراف الداخلية من مدراء المصالح الرئيسية أو الفرعية أو الإدارة العامة ، أو الأطراف خارجية كالمقرضين كالبانوك ، مؤسسات اقتصادية أخرى، أسواق المال ، البورصات ، مراقب خارجي للحسابات ، خبير محاسبي .. الخ ، وكذلك العمل على حماية الممتلكات ، أصول المؤسسة ، سواء كانت الأملاك عمومية أو الأشخاص الخواص ، المساهمات ، ومن هذه الأهداف أيضا تنمية العنصر البشري للعمل بكفاءة وفعالية في حدود وظيفته والتزامه بلوائح المؤسسة وتعليماتها .¹

¹ Hamini – A- le contrôle interne et l'elaboration du bilan . OPU 1993 . p . 23.

الفصل الثاني : قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

وفيما يلي نتطرق لهذه الأهداف بشيء من التفصيل¹:

• الدقة والثقة في المعلومات المالية والمحاسبية :

إن أي نشاط تقوم به المؤسسة ومهما اختلفت طبيعته يتضمن قيامه خطوات أربعة وهي :

الموافقة أو التصريح ، التنفيذ ، التسجيل ، التقييم ، فبتطبيق المراقبة الداخلية بشكل جيد ، أو بمعنى آخر تتبع هذه الخطوات ومدى الالتزام بتعليمات المؤسسة الخاصة بكل خطوة فيها نضمن تدفق معلومات محاسبية ومالية دقيقة وذات درجة اعتماد عالية من طرف مستخدميها كذلك مراقبة الخطوات المتعلقة بها بعد المراجعة المستمرة لتلك العملية .

• الموافقة على العملية أو التصريح :

محمل الإجراءات و العمليات التي تقررها المؤسسة تلزم الأفراد القيام بها اتباعها فيما يخص تسيير عمليات التبادل التجاري .

• تقييم النتائج :

إن كانت نتيجة العملية تحقق الأهداف المرجوة أم لا ، فهذه العملية جرت وفق ما خطط له وما أقرته إدارة المؤسسة ، إن كان هناك انحراف فيجب معرفة الخلل ومعالجته ، وتحديد المسؤولية ، ومنه فإنه أي عملية تقوم بها المؤسسة ، شراء ، بيع ، تنازل .. الخ يجب أن تقيم نتيجتها في الأخير لمعرفة مدى صحة هذه العملية ، والالتزام القائم بها ، بتطبيق تعليمات إدارة المؤسسة .

¹ عبد الفتاح الصحن ، محمد السيد السرايا ، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلية ، دار الجامعة للطبع ، نشر ، توزيع ، الإسكندرية سنة ، 7667 ، ص: 777.

• تنفيذ العمليات :

ومعنى ذلك تجسيدها واقعيًا وتمثل في مختلف الأعمال التي تتناسق وتتكامل فيما بينها لتحقيق الهدف مع تحديد المسئول عن كل مرحلة ، ولا يجب أن يقوم شخص واحد بأكثر من مرحلة أثناء عملية التنفيذ نبدأ التفرقة بين الوظائف .

• التسجيل بالدفاتر :

بمعنى أنه يجب التقيد كل عملية تنفذ وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في دفاتر وسجلات محاسبية خاصة بها . فإذا كانت الإدارة المختصة بمراقبة الإنتاج تتولى البدء في عملية الإنتاج ، إعداد موازنة تقديرية لمستلزمات الإنتاج بقائمة محددة من السلع التي تنتج والاحتياجات من المواد الأولية ، فأن حدث أي نقص في المواد الأولية وأراد العاملون في مصلحة الإنتاج الحصول فلا بد لهم من أخذ موافقة من المسئولين حتى يتمكنوا من الحصول عليها . تتم الرقابة على المواد أثناء الإنتاج ، وتحدد المسؤولية على المشرفين في المصنع ، وكذلك الرقابة على المواد التي قد تتلف بسبب الإهمال داخل المصنع .

ويسجل المخزون وتحركاته من شراء وإخراج وذلك لمتابعة المخزون ورصيده في نهاية الدورة المحاسبية .

وفي الأخير تأتي عملية جرد المخزون لتقييم الأعمال السابقة ، وما هو نقيده بالدفاتر المحاسبية إذا كان موجودا فعلا بالمخازن ، وقد استعمل في الدورة الإنتاجية .

• حماية ممتلكات المؤسسة :

ونقصد بها حماية ممتلكات المؤسسة من عمليات التلاعب والاختلاس ، والأخطاء سواء عن قصد أو غير قصد ويتم بعدة أشكال وذلك لضمان استمرار نشاط مصالح المؤسسة وتحقيق الأهداف المخطط لها .

وتكون هذه الحماية مثلا بمتابعة استعمال التجهيزات ، ومختلف الآلات والمعدات الخاصة بالمؤسسة مع الحرص على أن يتم استغلال بعقلانية ، دون إسراف أو تقصير في الاستفادة من طاقتها التشغيلية ، وكذلك قدرتها على العمل أثناء حجم الساعي معين هذا من جهة ومن جهة أخرى حمايتها ماديا كالصيانة وعدم تركها عرضة لظروف مناخية تؤدي إلى تلفها وإهلاكها قبل انتهاء عمرها الاقتصادي المحدد ، فمثلا لا بد من توفر شروط التخزين الملائمة داخل المخازن لحفظ المواد الموجودة ، وذلك من جميع الجوانب من ، إضاءة ، تهوية ، تأمينات عن الحوادث المحتملة كالسرقة أو الحرائق وغيرها من الحوادث الممكن حدوثها داخل المخازن المؤسسة ، كما تشمل الحماية أموال المؤسسة بتتبع مدى التزام المسيرين بالقوانين العامة لإبرام الصفقات وتعليمات المؤسسة فيما يخص شروط منح الإئتمانات ، مثلا شراء أصل لا يتميز بالمواصفات المطلوبة من طرف إدارة المؤسسة وذلك لتحقيق الكفاءة إنتاجية وتعويضه بأصل آخر.

وتتم هذه المتابعة لمحاربة أي تلاعب أو تزوير من المشرفين على إبرام الصفقات ، كأن يكون من ورائها خدمة مصالح شخصية مع الأضرار بالمصالح العامة للمؤسسة ، ونركز ذلك على الحماية المحاسبية للممتلكات المؤسسة أي الحرص على تسجيل كل العمليات المالية الخاصة بكل أصل من أصول المؤسسة بسرعة وفي الوقت المناسب ، مع الترتيب الزمني لها وفقا للمبادئ المحاسبية الخاصة بكل عملية شراء ، بيع ... الخ .

الفصل الثاني :

قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

ويتطلب العمل المحاسبي الحذر والدقة في التسجيل لتفادي الأخطاء الممكن حدوثها عند عملية التسجيل ، كالأخطاء السهو أو الأخطاء الغير معتمدة وذلك بسبب عدم كفاءة المحاسب ، وهذا ما يؤدي بالمتابعة الجيدة لتجنب التلاعب في الدفاتر ، كإخفاء بعض السجلات المحاسبية بغرض تخفيض الأرباح المصرح بها لدى مصلحة الضرائب .

• أسس تفعيل المراقبة الداخلية :

لكي تحقق المراقبة الداخلية الغاية من تطبيقها داخل أي مؤسسة اقتصادية ، يجب أن تكون واضحة الأهداف وملائمة للهيكل التنظيمي للمؤسسة ونشاطها ، وبسيطة ومفهومة من الأشخاص القائمين على تنفيذ أساليبها وإجراءاتها دون تعقيد ، أو ضغط قد يشعرون به إن لم يتمكنوا من الغاية منها ، وطبيعة إجراءات تطبيقها ، وبمعنى آخر لكي تكون المراقبة الداخلية فعالة لا بد أن تعمل على توضيح :¹

✓ مجال تطبيق الرقابة :

ونقصد بذلك توضيح الخطة التنظيمية التي ستطبق فيها المراقبة وذلك لضرورة الفصل بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة ، تحديد المسؤولين على تنفيذها فالخطة التنظيمية لا تقتصر فقط على وجود هيكل تنظيمي للمؤسسة بل إلى توضيح مختلف الوظائف به والمسؤولين عن كل وظيفة بالمؤسسة ، من أجل تفادي أي ازدواج في ممارسة هذه الوظائف أو تحميل أي انحراف قد يحدث لفرد ما ليس له علاقة بهذا الانحراف .

¹ ستيفن أ . موسكوف ، مارك ج سيكمن : نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم و تطبيقات ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، 7676 ، ص : 297 .

المطلب الثاني : وظائف نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية .

في الحقيقة إن المؤسسات الاقتصادية بمجملها سواء كانت صغيرة أو كبيرة في حاجة ماسة لنظام معلومات محاسبي ليس بالضرورة أن يكون معقدا ، نظرا لقلة عدد العمليات الحاسبية في المؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة ، وعدم الحاجة لإنفاق جزء كبير من مواردها المحدودة على الإجراءات الحاسبية ، وبالرغم من ذلك فإن المؤسسات الاقتصادية في حاجة ماسة إلى نظام محاسبي عملي لتزويد كل الجهات الداخلية والخارجية بمعلومات نافعة لاتخاذ القرار الرشيد .

وينبغي أن يأخذ مصمم نظام المعلومات المحاسبي في اعتباره الخصائص التي تميز المؤسسات الصغرى عن غيرها ممن أنواع المؤسسات الأخرى والتي تتلخص في :¹

(1) البساطة : تتميز المؤسسات الصغيرة بظاهرة عدم التعقيد في تنظيمها وعملياتها ، وذلك يجب أن يكون نظامها المحاسبي بسيط لا صعوبة فيه .

(2) قلة موظفي الحسابات المتخصصة : غالبا ما يقوم مالكو المؤسسات الصغيرة بوظائف الحاسبة ، وغالبا ما تتركز مهمة المحاسب في يد عدد قليل من الموظفين ونتيجة لذلك تفتقد هذه المؤسسة للخبرة الحاسبية ويكون عدد التقارير المالية محدودا ، وعدم إمكانية الفصل بين الوظائف ذات العلاقة بالتنظيم الإداري فنجد تداخل بينها فمثلا : الوظيفة المالية تتضمن الوظيفة الحاسبية .

¹ سيد عطا الله السيد : نظم المعلومات الحاسبية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 779.

3) الملكية المحدودة : قد لا تكون هناك حاجة إلى تقارير مالية تفصيلية خاصة وأن ملكية المؤسسات الصغيرة تعود في غالبيتها إلى الأفراد الأسرة الواحدة أو عدد قليل من الشركاء كما أن معرفة المالك بنشاطها من الحاجة إلى تقارير مالية .

4) قلة رأس المال العامل : غالبا ما ينقص المؤسسة الصغيرة المال الكافي لإدارة نشاطها على أحسن وجه ، ولذلك نظهر الحاجة إلى نظام معلومات محاسبي مقارنة مع المؤسسات الكبيرة والتي تخصص ميزانيات ضخمة لتفعيل نظامها المحاسبي .

5) الخبرة بالنظم الإلكترونية : نظرا لانشغال مدراء المؤسسات الصغيرة بالنشاط اليومي فغالبا لا يتوفر لديهم الوقت الكافي للإلمام بالتطورات الحديثة في تكنولوجيا الكمبيوتر و استخداماته المختلفة ومسائر .
تطورات المتسارعة في حين أن المؤسسات الكبيرة تعمل على تطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي وفق المعايير والمعطيات الجديدة والمعمول بها دوليا .

وتوضح هذه الخصائص طبيعة المؤسسة واحتياجاتها الخاصة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي ، ومما سبق ذكره فإن نظام المعلومات المحاسبي يشمل على العديد من الوظائف تتمثل أساسا في :

أولا : جمع وتخزين البيانات :

يقوم بجمع البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المؤسسة بكل كفاءة وفعالية والتي تشمل على تبويب البيانات وإدخالها لغرض المعالجة من قبل موظفي المحاسبة ، بحيث يتم تسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملائمة والتحقق من صحة البيانات وتسجيلها على المستندات ، لذلك يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناتجة عن العمليات والأنشطة داخل المؤسسة وخارجها مثل : عملية البيع ، وثيقة الشحن ، استلام الفواتير ،

الفصل الثاني : قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

التأمينات ، وهذا ليتمكن الخبراء والمختصين في المراقبة من مراجعة والتأكد من صحة البيانات والتقارير والمستندات الناتجة عنها.¹

ثانيا : معالجة البيانات :

معالجة البيانات تتم عبر عمليات الفرز وتصنيف المستندات التي تم الحصول عليها ، ووفقا لمعايير محددة مسبقا مثل : ملف فواتير المبيعات وفواتير المشتريات ونقل حساباتها إلى السجلات المحاسبية سواء يدوية في المؤسسات الصغيرة مثلا أو إلكترونيا ومن ثم عمليات حسابات الأرصدة المحاسبية لمختلف الحسابات ، ولهذا في بعض المؤسسات يتم تجميع العمليات المتشابهة في مستند واحد يطلق عليه اسم سند القيد ، لترحيلها إلى دفاتر اليومية ونظرا لتنوع وتعدد الحسابات التي تستخدمها المؤسسة لترحيل العمليات ، تقوم بوضع دليل الحسابات حيث يتم إعطاء رقم مستقل لكل حساب من حسابات الأستاذ العام وتعطي أرقام فرعية للحسابات التابعة له في دفاتر الأستاذ المساعد .

ثالثا : الرقابة والمراجعة .

عملية المراجعة هي تتبع مسار الأنشطة الإدارية الممارسة في المؤسسة سواء كانت محاسبية ، إنتاجية ، مالية ، بدءا من المستندات الأصلية وإنتهاءا بالإفصاح عن البيانات في التقارير المالية .
ومن هنا تظهر أهمية الرقابة بحيث أنه من خلال تتبع مسار مراجعة الداخلية نكون قد انتقلنا تلقائيا إلى عملية المراقبة الوقائية في نظم المعلومات المحاسبية ، ونظرا لأنه يمكن الإدارة من معرفة مصير بيانات العمليات خلال المراحل

¹ ستيفن أ . موسكوف ، مارك ج سيكمن : نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات مفاهيم و تطبيقات ، مرجع سبق ذكره ، ص:722.

المختلفة للمعالجة في أي نظام سواء كان يدوي أو إلكتروني ، فإنه يكون باستطاعة إدارة المؤسسة من اكتشاف وتصحيح أي خطأ أو تلاعب يحتمل حدوثه أثناء ممارسة الأنشطة الاقتصادية .

رابعا : الانضباط لدى الجانب البشري .

ونعني بالانضباط ضرورة الالتزام بتعليمات ولوائح المؤسسة ، والكفاءة عند الأداء لدى جميع الموظفين كل حسب اختصاصه ، فالمراقبة الداخلية تسعى لتحقيق الكفاءة والالتزام بدفع الأفراد للعمل وفق سياسة إدارية تؤدي إلى تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة بالمستوى المطلوب ، ولهذا فإن كل موظف داخل المؤسسة يحرص على القيام بواجباته ومهامه على أكمل وجه مع احترام التعليمات ، الامتثال للقانون الداخلي للمؤسسة بتطبيق سياساتها الإدارية الخاصة بمختلف أقسامها ومصالحها ، ومنه وجود رقابة متبادلة بين الأفراد المسؤولين عن تنفيذ كل عمليات المؤسسة تجارية كانت أو مالية أو إنتاجية ، يؤدي إلى تحقيق المؤسسة للانضباط والنزاهة عند التنفيذ ، وبالتالي حرص الأفراد على تحمل مسؤولياتهم ويقومون بأداء واجباتهم بكل صرامة .

وعليه فإن بأداء الانضباط الجيد المواد البشرية سوف يقود المؤسسة للنجاح وتحقيق الكفاءة في العمل وتطويره وهذا ما يكون ضمانا لها للاستمرار والتوسع ، والتألق في مختلف المجالات التي تخصص فيها أنشطتها ، وعموما فإن المراقبة الداخلية تهدف أساسا إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء وخاصة الجانب الإداري والمحاسبي في المؤسسة ، فإذا كانت الإدارة سليمة ورشيدة في تصرفاتها وقراراتها ، وتسجيل العمليات المحاسبية بطريقة صحيحة ووفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، لتضمن المؤسسة بقائها¹ ،

¹ وليم توماس وأمسون هنكي : المراجعة بين النظرية والتدقيق ، مرجع سبق ذكره ، 7676 ، ص: 772.

خامسا : تقسيم العمل :

تختص هذه القاعدة بضرورة تقسم العمل داخل المؤسسة فلا يجوز أن يقوم شخص واحد أكثر من عمل أي ضرورة تجزئة العمل فيقوم كل شخص بنشاط ما ، مهمة حسب اختصاصه وذلك لتحقيق الكفاءة المطلوبة بدون إضاعة الجهود ، وتجنب تكرار نفس العمل وبذلك تزداد التكلفة دون تحقيق للأهداف في الوقت المناسب ، بمعنى إضافة للوقت والمجهود معا ، إضافة إلى تقسيم العمل ضرورة لوجود المراقبة المتبادلة فقيام فرد بعمل ما ثم يتولى آخر مواصلته ثم ثالث وهكذا نضمن أن الأعمال تسير بالترتيب وكل فرد يحرص على أن يكون العمل الذي يتولى مواصلته صحيح أي أعد على أسس صحيحة ، وبالتالي يكون لزاما بصورة صحيحة لإخلاء مسؤوليته عن أخطاء قد تحدث .

سادسا : التخصص ومراقبة المستخدمين :

إن العنصر البشري وكما هو معروف هو أساس نجاح أي نظام رقابي لأن الأفراد وفي مختلف مستويات الإدارية مسئولون مسؤولية كاملة على تنفيذ أسس وقواعد المراقبة الداخلية ، مع ضرورة توفر العدد الكافي منهم فهذه القواعد لا تكون لها قيمة بدون تطبيقها من طرف أشخاص مؤهلين لذلك ، ويتم ذلك بتعيين أشخاص أكفاء لمناصب العمل مع إتباع سياسة تكوين خاصة وهذا لتعرف أكثر على المؤسسة وأهدافها ، وضرورة المراقبة الداخلية ، ونقصد بذلك التحسيس المعنوي للمستخدمين بالغاية من المراقبة الداخلية ، ومن الأسس الفرعية لهذه القاعدة ميزان الشخص المؤهل مع التأكد على ضرورة حماية الأصول حماية مادية أكيدة من طرف مستخدمي المؤسسة وتنظيم وثائق العمل .

الفصل الثاني : قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

أ. الشخص المؤهل :

لابد من أن تولي المناصب لأشخاص مؤهلين علميا وعمليا يتميزون بالكفاءة والفعالية في الأداء مع ضرورة تزويدهم بإجراءات .

ب. العمل على حماية الأصول :

ضرورة الحفاظ على ممتلكات المؤسسة أثناء العمل وخارج أوقات العمل أي على طول ساعات اليوم ويتم ذلك تحت مسؤولية طاقم الأمن مع التأكد على إخلاء المؤسسة من عمالها خارج أوقات العمل وإغلاق جميع المكاتب وأبواب المصالح والمقصود من هذا حفظ الوثائق الرسمية ، كتلك الخاصة بالمناقصات أو الصفقات المالية من أن تستعمل من طرف أشخاص قد يتاجرون بها ، يستفيدون من المعلومات الموجودة بها لأغراض شخصية ، ويلزم في هذا الصدد غلق أبواب وتخصيص الحديقة الحاملين للمفاتيح وذلك لتحديد مسؤوليتهم عن أي تلاعبات قد تحدث ، بالإضافة إلى ضرورة الحديقة عند نقل أصول جديدة عن طريق البر ، فهذه الأساليب الأمنية تؤدي إلى حماية الأصول ماديا .¹

¹ إيغرام توبان : نظم دعم القرارات ونظم الخبرة ، تعريب سرور علي إبراهيم سرور ، دار المريخ السعودية 7227 ، ص: 776.

ت. تنظيم وثائق العمل :

يعتبر أساس مهم لتسهيل عملية المراقبة وضمانا لنجاحها ، وتختصر هذا التنظيم في عمليتين : التقييم ، النسخ ، ولتحقيق هذه القاعدة لا بد أن تحقق ثلاث أسس فرعية وهي :¹

➤ احترام مبدأ التفرقة بين الوظائف :

ويتم ذلك بان كل فرد لا يمارس نشاط ما ثم يقوم بمراقبته لأن ذلك يكون منفيًا سهلا للأخطاء أو السرقة دون اكتشاف ذلك في الوقت المناسب ، فلكي تكون المراقبة الداخلية فعالة يمنع متابعة نفس الشخص للأعمال المخولة له مثلا : المسئول عن تسجيل الحضور لا يجب أن يكون نفس المسئول عن مصلحة الرواتب والأجور أو يشرف على مصلحة التصنيع لا يجب أن يكون نفس مراقب لمصلحة ، مراقبة الجودة والنوعية .

➤ تعريف كتابي للعمل والمسؤوليات :

ضرورة وجود دليل للعمل وخطة تنظيمية بحيث يتم تحديد كل وظيفة كتابيا وبيان موقعها والمكلف بهذه الوظيفة ، فوجود وثائق رسمية تحدد المسؤوليات وحدود ممارستها أي نطاق عمل كل فرد ، وكيفية أدائه لعمله تمكن كل واحد من أن يطلع على السلطات الممنوحة له ، لتسيير المراقبة الداخلية بفعالية وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة دون خط أو سوء فهم للوظائف .

¹ وليم توماس وأمرسون هنكي : المراجعة بين النظرية والتدقيق ، مرجع سبق ذكره ، 7676 ، ص ص : 777 - 779 .

➤ طرق وإجراءات العمل :

وذلك لتوضيح طرق العمل الخاصة بكل وظيفة داخل المؤسسة والإجراءات العمل المتعلقة بها فالإجراءات لا بد أن ترمز إلى الوظائف الأساسية :

شراء _ موردون / بيع _ زبائن ، عملاء / مخازن _ قطع غيار ، مواد أولية/ بنوك _ شيكات ، بالإضافة إلى ضرورة وجود رقابة متبادلة بين الوظائف للتمكن من أداء المهام حسب ما أقر به هذا بالنسبة للأسس الفرعية لتنظيم وثائق العمل ، أما بالنسبة لعمليتي التقييم والنسخ فإن :

✓ **التقييم :** يتمثل في تقييم الوثائق لضمان تسلسلها وارتباطها مع العمليات التي تمت لتسهيل الرقابة عليها .

✓ **النسخ :** ضمان للحفاظ الوثائق وعد ضياعها وتوزيعها على مختلف المصالح المتعلقة بها العملية الموضحة فيها ، فحفظ وترتيب وثائق العمل يعود للترتيب الزمني وفي أماكن مؤمنة ومعنونة في الأرشيف ، ففي المخزون مثلاً هناك مذكرات الدخول والخروج ، وعند حدوث أي تلف للسلعة لا بد من إجراء محضر لبيان الكمية والزمن ، التاريخ ، والحضور ويتم بتشكيل لجنة لإحراق تلك السلعة التالفة .

✓ **التدقيق المحاسبي :**

يعتبر التدقيق المحاسبي من أهم وسائل الرقابة الفعالة التي تعتمد عليها معظم المؤسسات الاقتصادية ولعل هذه الوسيلة أصبحت حتمية تلجأ إليها المؤسسة من أجل التأكد مصحة وسلامة قوائمها المالية ، ومما زاد من أهمية التدقيق المحاسبي هو ما تواجهه المؤسسة اليوم من قيود وعراقيل في تنظيمها الداخلي بسبب كبر حجمها وتوسع أنشطتها ، بالإضافة إلى صعوبة تقييم المعلومات المعدة وتعقيد المواضيع المرتبطة بها مما قد يؤدي إلى حدوث أخطاء وتلاعبات يصعب على المؤسسة اكتشافها ، ويمكن تعريف التدقيق المحاسبي على أنه " علم يبحث في فحص

الفصل الثاني :

قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

الحسابات ودفاتر والمستندات المؤسسة وقتنا لقواعد ومعايير معينة ليتأكد المدقق الخارجي من صحة صدق القوائم المالية .

وهناك من عرف التدقيق المحاسبي بأنه عملية فحص حسابات منشأة فردية أو شركة من شركات الأشخاص أو الأموال بمعرفة شخص ذي كفاءة خاصة في هذه الناحية وهو عادة محاسب قانوني ليتأكد من دقة وسلامة قيد هذه الحسابات في دفاتر المنشأة وأن الميزانية العمومية تصور المركز المالي لها تصورا صحيحا .¹
ومن أهم هذه المشاكل :²

(1) **تأخر المعلومات :** حيث يصبح المستفيدون وموظفوا أنظمة المعلومات مستخدمين للتقارير الدورية في نهاية الفترة وبالتالي تأخر نشاط النظام .

(2) **زيادة المعلومات :** في أغلب الأحيان تكون التقارير والمستندات عبارة عن قوائم تسوية لكل الأنشطة الإدارية وبالتالي فالبيانات الممكن جمعها يجب إن لا تتعدى حدود ما هو مطلوب فعلا وإلا حدث هناك فائض في المعلومات وبالتالي التقليل من أهميتها خاصة وأن إدارة الأعمال تسيطر عليها فلسفة " الأكثر هو الأفضل " في إعداد التقارير بالرغم من أن هذه الفلسفة ليست صحيحة دائما ، بحيث نحصل في أغلب الأحيان على الجودة في النوعية وليس في الكمية وبالتالي تكون التقارير التي أعدت ضخمة جدا ، خاصة وأن عملية معالجتها وتحليلها محددة بفترة زمنية معينة قبل استلامهم للتقرير الموالي .

¹ أبو الفتوح علي فضالة : أساسيات المحاسبة المالية والتكاليف والمراجعة ، دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع ، القاهرة ، السنة 7667، ص: 727.

² عادل محمد الحسون وخالد ياسين القيسي : النظم المحاسبية ، ج 1، دار الكتب والوثائق ، بغداد 7667، ص: 7772.

3) الاستخدام الزائد للورق : خاصة أثناء إعداد التقارير المالية فإن هذه الأخيرة يتم إعدادها في الأوراق مما يؤدي إلى استخدام عدد كبير من الورق بالإضافة إلى الإنفاق على الأعداد والطباعة والتصوير مما يؤدي إلى زيادة في تكاليف تشغيل النظام المحاسبي .

4) الإفراط في عمليات التوزيع : حيث ترسل العديد من التقارير والمستندات إلى العديد من الجهات والمواقع الإدارية على الرغم من عدم حاجتهم للمعلومات ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية المعلومات المرسلّة والاستهلاك الزائد لوسائل الإرسال وبالتالي ارتفاع نفقات التوزيع .

وعليه فإن بمجرد إتباع المؤسسة لأي مسار منحرف من المسالك السالفة الذكر فإنها تكون مباشرة في حالة عدم الاستمرار نشاط وفعالية نظامها المعلوماتي المحاسبي ، لذا في أغلب الأحيان تولى المؤسسة اهتماما بالغا إلى الاستعانة بالخبراء سواء كانوا داخليين أو خارجيين للقيام بدراسة تقديرية للنظام المحاسبي والتي على أساسها تقديم الموافقة أو اقتراح لتعديل النظام المتبع بتحليله واكتشاف مواطن الضعف والقوة لنظام المعلومات المحاسبي واستخداماته .

وعموما فإن الاستمرارية لنظام المعلومات المحاسبي ضرورة حتمية تفرضها البيئة الخارجية للمؤسسة ولتوخي الحذر وتحقيق هذا الغرض يجب على المؤسسة إجراء عملية التدقيق المحاسبي بحيث تتلخص أساسا في تحديد مدى سلامة وصدق البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسة ويمكن تقسيم التدقيق المحاسبي إلى عدة أنواع من التدقيق غير لأننا سنخصص بالذكر : التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي .

إن التدقيق الداخلي دور فعال في المؤسسة العمومية أو الخاصة على حد سواء ، فهو عين الإدارة لقياس فعالية نظام المراقبة الداخلية المطبق بالمؤسسة ، كما أن هذه الوظيفة المستقلة تسعى إلى تحقيق عدة أهداف وذلك للمساهمة في نجاح المؤسسة واستمرارها ، وتتمثل الأهداف الرئيسية للتدقيق الداخلي في هدفين :

❖ التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية والمصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة .

❖ التحقق من مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة .

ولتحقيق هذه الأهداف على المدقق الداخلي أن يقوم بمهمة التحقق من إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية التي تتضمنها سجلات ودفاتر المؤسسة ، إضافة إلى العمل على قياس وتقييم نظم وإجراءات الرقابة المطبقة في المؤسسة ، ومدى التماشي مع السياسات الإدارية الموضوعية وبعد ذلك اقتراح التحسينات والتغيرات على الأنظمة الموجودة بالمؤسسة والتي يراها مناسبة ومنه فإن المدقق الداخلي يقوم بعملية التأكد من أن العمليات المحاسبية تعكس الحقائق بصورة صحيحة وسليمة وأنها مطابقة للواقع ، وليس الغرض من ذلك إبداء الرأي فيما يتعلق بصحة القرارات المتخذة من طرف إدارة المؤسسة ، وعليه فإن التدقيق الداخلي يعمل على مد الإدارة المعلومات المستمرة المتعلقة بمختلف أنشطة المؤسسة ، ومن ثم إعطاء حكم عليها فهو يساهم بشكل كبير في نجاح المؤسسة وبالتالي التحكيم في طرق تسييرها وهذا ما يؤدي إلى بقائها واستمرارها .¹

(5) مكانة المدقق الداخلي في المؤسسة :

إن وجود مدقق داخلي في المؤسسة ضروري ومهم جدا خاصة بعد انفتاح السوق الاقتصادية وصعود معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مسرح المنافسة ، ولذلك نجد جل المؤسسات تستعين بعمل المدقق الداخلي بهدف فحص القوائم المحاسبية ، وتقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم ، وإن الحفاظ على أصول المؤسسة والتسجيل الدفترية قد نفذ بطريقة سليمة وبعد ذلك إعطاء حكم حول مدى قوة النظام الموضوع وبين نقاط

¹ ستيفن أ . موسكوف ، مارك ج سيكمن : نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم و تطبيقات ، مرجع سبق ذكره، ص:

الضعف أو القوة فيهم باقتراح الإجراءات الصحيحة ، فالمدقق الداخلي عند قيامه بفحص أو تقييم أداء مصلحة معينة في المؤسسة عليه أن يقوم بثلاث خطوات هي :

إعداد منحنى بياني لسير البيانات : " الوثائق " وبعد ذلك تحليل هذا المنحنى البياني وفي الأخير يحضر استمارة أسئلة يوجهها إلى القائم على تسيير المصلحة المعنية ، وجميع الموظفين داخل تلك المصلحة ليتمكن من تقييم الأداء بشكل كاف وفعال ، وعليه فإن المدقق الداخلي يقوم بإعطاء حلول ناجعة ومفيدة بحكم خبرته المهنية وكفاءته العلمية وذلك خدمة للإدارة ، إذن فالمدقق الداخلي هو شخص ذو كفاءة علمية وخبرة مهنية يعمل داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمعنى أنه يخضع لأوامر الإدارة العليا للمؤسسة فهو لا يتمتع باستقلال كلي عنها ، لكنه مستقل عن الإدارات الأخرى في المؤسسة ، وبالتالي فإن المدقق الداخلي يقوم بمتابعة الأداء ولكنه لا يحدد المسؤوليات ، ولا تكون له أي سلطة على العاملين بأقسام المؤسسة فهو مسؤول أمام الإدارة فقط ، ونجده يقوم بعمله من واقع مهامه الوظيفية من خلال الفحص ، والتقييم ومراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المؤسسة ، والأخير يقوم بإعداد تقرير يوضح فيه نتائج الفحص والتقييم التي قام بها ، ويفصح عن الحلول والاقتراحات التي يراها مناسبة وملائمة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة ونشير هنا إلى أن عمل المدقق الداخلي مستمر طوال السنة .¹

المطلب الثالث : معالجة البيانات إلكترونياً في المؤسسة .

يحدث تفاعل بين مكونات النظام المحاسبي وبين البيئة الداخلية والخارجية لغرض توصيل المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار داخل النظام الإداري ، ويشتمل النظام الذي يهدف غلى تحقيق هذا التفاعل على قسم معالجة البيانات إلكترونياً والذي يحصل على كمية هائلة من البيانات الملائمة والتي تخدم العرض الأساسي ، قم تبويبها ومعالجتها

¹ عبد الفتاح الصحن ، محمد السيد سرايا ، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلية ، مرجع سبق ذكره ، ص:

وتوصيلها غلى مكونات النظام الأخرى بواسطة وسائل الاتصال المتعددة لغرض العمل عليها كل حسب اختصاصه ، لتصبح هذه المعلومات جاهزة لمستخدميها متخذي القرار .

وفي غالب الأحيان يتم إنشاء شبكة تتدفق من خلالها المعلومات إلى مكونات النظام على أساس نوع المعلومات التي يحتاج إليها مديرو الأقسام في صنع القرارات المتعلقة بإدارة أقسامهم وتحقيق الأهداف المسطرة ، ومن هنا يتضح لنا أن قسم معالجة البيانات قد حلت محل عمل المحاسب سابقا مع الملاحظة أن نظام المعلومات المحاسبي مزال مسؤولا عن تجميع وإعداد وتبويب البيانات المحاسبية و لنجاح هذه العملية يتم التنسيق والتعاون بين موظفي قسم معالجة البيانات وقسم المحاسبة ، فيجب على المحاسب أن يكون على علم بالطاقة الاستيعابية وإمكانية وحدود أجهزة الكمبيوتر التي تستخدمها المؤسسة حتى يمكنه أن يقوم بتبويب البيانات ويجمع المعلومات بشكل مناسب لمعالجتها بواسطة الأجهزة المحاسبية المتاحة ، وفي الجانب الآخر يجب أن يعترف موظفو قسم معالجة البيانات إلكترونيا على احتياجات المحاسب من المعلومات والتقارير التي تساهم بقدر كبير في إعداد الملفات والبرامج الساهمة في صنع القرارات في المؤسسة .

وللإشارة فإن الفرق واضح بين معالجة البيانات إلكترونيا وما كان معمولا به سابقا حيث كانت المعالجة تتم يدويا فمثلا : تم معالجة تقرير تحليلي لإجمالي حسابات عملاء مؤسسة للبيع بالتقسيط فتقوم هذه الأخيرة بجمع معلومات عن الأرصدة البنكية و أجور هؤلاء العملاء يتسلمه المحاسب والذي يقوم بتوزيع صورة منه إلى قسم الائتمان وصورة ملف آخر إلى قسم التحصيل خاصة وأن المعالجة تمت إلكترونيا ، أما في حالة معالجة البيانات يدويا فيقوم المحاسب بإعداد جداول تحليل أرصدة حسابات العملاء يدويا ، و يستغرق ذلك وقتا طويلا ولا علاقة له بتحليل أرصدة تلك الحسابات معني ذلك أنه استغرق وقتا طويلا ولم يباشر بعد في عملية المعالجة بل بغرض تبويب البيانات فحسب .

وبذلك يتضح لنا أن استخدام الكمبيوتر في هذا النظام الإداري يؤدي إلى توفير الوقت اللازم لإثبات العمليات في السجلات المحاسبية وترحيلها على الأستاذ العام وإعداد ميزان المراجعة .

ولفهم العملية أكثر لا بد من تجسيدها في الواقع حتى يتسنى لنا إدراك الآلية التي تستخدم فيها الأجهزة للمعالجة الإلكترونية داخل المؤسسة ، فمثلا نجد في استخدامات المؤسسة أثناء اعتمادها على التجارة الإلكترونية من بين الإجراءات المتخذة من أجل معالجة بياناتها ما يلي :¹

1. ربط المدخلات الخاصة بالسلع بحاسوب المؤسسة مباشرة وعبر شبكة الاتصالات المحلية حيث إنها تتمتع بحماية عالية .

2. تحديد الموظفين المصرح لهم بدخول نظام المخازن ونظام المؤسسة وتوثيق أسمائهم بلائحة إلكترونية خاصة لدى إدارتها .

3. برمجة عمليات الدخول للنظامين وتقييدها بأرقام سرية مكونة من عدة خانات بحيث لا تقل عن ثماني خانات ، وجعل جزء من الخانات الرقمية والأخرى حرفية ، بحيث يكون من الصعب على أي موظف غير مصرح له يريد اختراق نظرا لتعدد الاحتمالات .

4. برمجة عملية الدخول إلى النظامين بأرقام السرية بشكل يجعلها عملية ذات محاولات محدودة ، بحيث يتوقف النظام عن الاستجابة إن حاول أحدهم الدخول بأرقام سرية خاطئة لأكثر من محاولتين أو ثلاث محاولات .

5. برمجة آلية عملية الدخول لنظامين بالأرقام السرية بشكل تمكن الموظف المصرح له بتغيير الرقم السري الخاص به كلما دعت الحاجة إلى ذلك خوفا من تسرية للآخرين .

¹ ستيفن أ . موسكوف ، مارك ج سيكمن : نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم و تطبيقات ، مرجع سبق ذكره، ص:

6. تزويد النظامين بألية مبرمجة تمكن من معرفة أوقات دخول النظام ومن قبل من وذلك لتسهيل عملية تحديد المسؤوليات .

7. برمجة آلية إبلاغ عن أي اختراق أو محاولة تتم وربطها مع القسم المختص بشكل مباشر .

8. الإفصاح عن جميع السياسات والإجراءات السابقة في موقع المؤسسة الإلكتروني .

نظرا لأن التجارة الإلكترونية تعد من التكنولوجيات الحديثة جدا فإنها تعمل في بيئة ذات طابع سريع التغير والتطور ولهذا يجب على المؤسسة مواكبة تلك البيئة كالتالي :

(1) إنشاء قسم خاص بعملية متابعة التغيرات التكنولوجية وتحديث نظام المؤسسة وفقا لتلك التغيرات .

(2) عند بدء عملية تصميم نظامها يأخذ بعين الاعتبار إمكانية حدوث تطورات مستقبلية وبالتالي جعل نظامها مفتوحا قابلا للتطوير ، وبهذا تتمكن من تفادي التكاليف الإضافية بإنشاء نظام جديد عند حدوث أي تغيرات جوهرية بالبيئة التي يعمل فيها النظام .

(3) الاشتراك في جميع مواقع المؤسسات المتخصصة بالبرمجيات ، والهدف من ذلك الحصول على جميع التقنيات الحديثة وعند صدورها ودون أدنى تأخير .

(4) الإفصاح عن جميع السياسات والإجراءات السابقة في موقع المؤسسة الإلكترونية .

بعد التأكد من صحة مدخلات البيانات تبدأ خطوات معالجتها إلكترونيا من أجل الحصول على المخرجات المطلوبة ، وقد يحدث تلاعب أو وقوع خطأ أثناء عملية المعالجة بحيث يكون الجهاز و الطاقم العامل عليه حريص كل الحرص على الرقابة لتفادي الأخطاء المحتمل حدوثها في هذه المرحلة من مراحل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ، ويعتبر التأكد من سلامة الوحدة المركزية لمعالجة البيانات من أهم المراحل اللازمة لتفادي الأخطاء الغير معتمدة أثناء

المعالجة ، والذي يتحقق بمراجعة الصيانة والاختبارات لأجهزة الكمبيوتر مثلها في ذلك مثل الصيانة آلات ، ومعدات المؤسسة .

وبالرغم من أن وسائل الرقابة باستخدام أجهزة ومعدات إلكترونية تعمل أوتوماتيكيا إلا أنه يمكن إعداد برامج خاصة تعرف ببرامج الأخطاء ، والتي تستخدم في تمكين برامج الكمبيوتر من تدارك الأخطاء الناتجة عن هذه العملية ، مثل مشكلة تخزين أرقام كبيرة في ذاكرة الوحدة المركزية بدون التوقف في عمليات معالجة البيانات بحيث في غالب الأحيان يستمر في معالجة البيانات مع الإشارة إلى وجود خلل في عملية ما في أن واحد بدلا من إيقاف العملية بكاملها نتيجة وجود خطأ فني ، وبهذا الأسلوب يستطيع المستخدم أن يتحكم في عمليات معالجة البيانات من خلال استعمال هذا البرنامج ، وتعتبر هذه البرامج ذات فعالية عالية نظرا لأنها توفر النفقات الباهظة المتعلقة بإعادة برامج معالجة بيانات الملف كلية .

من الوسائل الأخرى المتعلقة بمعالجة البيانات هي التأكد من شمولية وتكامل البرنامج المستخدم في معالجة ، ويتم ذلك تطبيقيا من خلال اختبار ملفات توثيق البرامج ويشتمل هذا الملف على الخرائط تدفق النظام ، وخرائط تدفق برامج الكمبيوتر وكذلك على جداول القرارات حيث يستطيع محلل نظام أن يعد خطة شاملة لبرامج معالجة البيانات .

وبعد كتابة برامج الكمبيوتر باستخدام إحدى اللغات المعترف بها يتم ترجمة إلى لغة الآلة بواسطة المترجم الذي يقوم كذلك بفحص برنامج الكمبيوتر للتحقق من عدم وجود أخطاء في لغة البرنامج ، كما يمكن اختبار البرنامج بواسطة البيانات إختبارية تعد خصيصا تجرية تطبيقات برنامج الكمبيوتر تحت كافة الظروف المختلفة التي قد يتعرض لها البرنامج أثناء استخدامه ، كما تستخدم اختبارات النظام لفحص مدى تكامل عدد من برامج الكمبيوتر في معالجة

البيانات في نظم المعلومات ، ولكون مخرجات برنامج ما في نظم المعلومات المحاسبية عي مدخلات برنامج آخر ، فإن اختبارات النظام تصبح ذات أهمية كبيرة للتحقق من تكامل نظام المعلومات في إعداد واستخراج التقارير المطلوبة¹ . ومن الحكمة إعداد البيانات والعمل على اختبارات دورية للبيانات نظرا لأن معظم برامج الكمبيوتر تمر بعدد من التعديلات الثانوية فور البدء في تنفيذها ، وضرورة التأكد من سلامة معالجة البيانات بشكل مستمر .

المطلب الرابع : أهمية الأجهزة المحاسبية بالنسبة لنظام المعلومات المحاسبي :

تستمد الأجهزة المحاسبية أهميتها داخل المؤسسة أساسا من المعلومات المحاسبية لمعالجة ضمنها وقيمتها في التأثير على دعم اتخاذ القرارات من جهة ، ومن جهة ثانية فإن المعلومات المحاسبية الداخلة يتم الحصول عليها وفق تكلفة معينة لذلك إذا لم تؤد هذه المعلومات إلى تحسين القرار أو التأثير فيه فلن يكون لهذه المعلومات قيمة من الناحية العملية .

حتى تؤدي الأجهزة المحاسبية دورها في العملية الإدارية بفعالية لا بد أن تقدم معلومات تتمتع بمجموعة من المواصفات يمكن توضيحها فيما يلي :

■ الملائمة : يجب أن تكون المعلومات قابلة للاستخدام من قبل إستراتيجية الإدارة من التشغيل إلى غاية تنفيذ وحتى تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تؤدي إلى اتخاذ القرار الرشيد أقل خطأ وأكثر نفعاً في الوقت نفسه ، ومن المظاهر التي تدل على ملائمة المعلومات نذكر منها ما يلي :

- ✓ التقارير الطويلة والمتعددة .
- ✓ تقارير لا يتم استخدامها من قبل المستفيدين .
- ✓ طلب المستفيدين لتقارير لا يتم إنتاجها من قبل المستخدمين في الوقت المناسب .

¹ سيد عطا الله السيد : نظام المعلومات المحاسبية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 729.

الفصل الثاني :

قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

■ **اليقين :** يجب على نظام المعلومات المحاسبي أن يجمع ويسجل الحسابات والبيانات ويعالجها بشكل صحيح وبالتالي تكون المدخلات والمخرجات خالية من الأخطاء ومن الأعراض التي تدل على عدم صحة المعلومات من بينها:

➤ تزايد نسبة الأخطاء في العمليات المحاسبية المدخلة .

➤ تزايد نسبة الأخطاء في العمليات الجوهرية والهامة في المعلومات المنتجة مثل : الخطأ في رصيد بنكي لعميل .

➤ تزايد المشاكل المحاسبية التي تنشأ بشكل يومي ودوري أثناء عملية تشغيل النظام .

■ **الدقة :** وتعني أن تصور المعلومات المحاسبية الواقع الحقيقي المراد التقرير عنه من دون مبالغة ولا تلاعب حتى يتمكن المستخدمين من التقرب أكثر من الواقعية .

■ **الكمال :** لا يجب فقط تجميع وتسجيل البيانات بشكل صحيح وإنما أن تكون هذه العمليات تغطي كافة جوانب المشكلة الهامة أي أن تتضمن المعلومات جميع النواحي المطلوبة ويظهر نقصان المعلومات من خلال تزايد العمليات المفوضة من قبل النظام وعدم تعبئة كافة الحقول ضمن المستندات .

■ **الوقائية :** بمعنى أن تكون المعلومات جاهزة ومتاحة في وقت الحاجة إليها فعلا لاتخاذ قرار معين ، وألا تكون المعلومات المحاسبية متقدمة حين استلامها أو حين الرغبة أليها لغرض استخدامها ، أي التمكن من توفير المعلومات المحاسبية بسرعة كافية ومن المظاهر التي تدل على عدم وقائية المعلومات نذكر منها :

➤ تراكم البيانات غير المدخلة إلى نظام المعلومات المحاسبي .

➤ طول الفترة الفاصلة بين طلب المعلومات والحصول عليها (زمن استجابة النظام) .

➤ تزايد الشكاوي من تأخر التقارير التي يجب أن يعدها النظام .

- **الحماية :** وهي أهم خاصية للمعلومات المحاسبية إذ يجب على المؤسسة أن تحمي المعلومات من الوصول إلا إلى الجهات التي تملك الصلاحية في الحصول عليها وهذا لحساسية المعلومات المحاسبية .
- **قابلية استخدام :** يجب إنتاج المعلومات المحاسبية وتقديمها بالشكل الذي يمكن مستخدميها من فهمها بسهولة واستعمالها بسرعة.¹

ومجمل القول أن دور المعلومات المحاسبية يعتبر بالغ الأهمية وهذا لتقليل من حالة عدم اليقين عند المستفيد ، وبالتالي فهي تجعله قادرا على اتخاذ القرار الأقل ضررا والأكثر نفعاً خاصة بإدخال أجهزة محاسبية حديثة تساعد مستخدميها المؤهلين من ممارسة أنشطتهم على أحسن وجه وبجودة عالية مقارنة بالأجهزة المحاسبية اليدوية ، ومن منطلق حقيقة أن الانترنت يزود المؤسسة بعدة وسائل مهمة للحصول على المعلومات وشراء سلع وأشكال المعدات والآلات ، وحقيقة أن التجارة الإلكترونية ساهمت بزيادة النمو الاقتصادي من خلال التعامل عبر صفحات مواقع الانترنت ، وما يصاحب هذه الحقائق من تخوف وقلق الأطراف المختلفة المتعاملة عبر هذه الشبكة من المخاطر المرافقة لهذه التكنولوجيا التي تدار الأعمال من خلالها إلكترونياً ، قامت الهيئات المحاسبية المختلفة بتطوير مجموعة من المبادئ والحلول تحمى علاقة التعامل بالتجارة الإلكترونية بين المستهلك والمؤسسة عبر الانترنت، وتعد أداة أو آلية التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الانترنت ، ورافق ظهورها وتغير جوهرية بيئة الأعمال الخاصة بها ، فمن جهة هي أداة ذات طابع غير ملموس ، ومن جهة أخرى ونظراً لطابعها الفريد من نوعه رافقها غياب التوثيق المستندي لأغلب مراحل العمليات التجارية التي تتم من خلالها .

¹ روب سميث ومارك سيكر ومارك تومسون ، مرشد الأذكاء الكامل للتجارة الإلكترونية the complete smart guide to e-commerce ، مرجع سبق ذكره ، ص: 727.

الفصل الثاني : قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني : نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة .

تمهيد :

تعتبر عملية اتخاذ القرار تلك العملية التي تخص المفاضلة لاختيار البديل المناسب و ذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل المتاحة ، ويتم ذلك عن طريق تحديد خصائص كل بديل على حده ثم اختيار الأنسب و الملائم في ظل ظروف إمكانية متخذ القرار ، كما يختلف نوع القرار في طبيعته بحسب متخذي القرارات ومسؤولياتهم ومراعاة للمستوى الإداري .

فالقرارات الإستراتيجية مثلا تعبر عن القرارات المتعلقة بتحديد إستراتيجية والسياسات الاستثمارية طويلة الأجل والرقابة على الأداء العام للمؤسسة ، ويحتاج هذا النوع من القرارات إلى المعلومات تتعلق بالظروف المستقبلية التي تحيط بالمؤسسة والتأكد منها وغالبا ما تتخذ مثل هذه القرارات وتدرس في أعلى المستويات التنظيمية للمؤسسة .

المطلب الأول : مدى توفيق نظام المعلومات المحاسبي مع الأهداف المؤسسة الاقتصادية .

تضع معظم المؤسسات الاقتصادية أهدافا وخططا طويلة الآجل وأخرى قصيرة حيث تكون الأهداف الطويلة الآجل من اختصاص الإدارة العليا ويطلق عليها اسم التخطيط الإستراتيجي ، والتي تعبر عن الخطوط العريضة لمواجهة المستقبل بغرض تحقيق الأهداف الإستراتيجية وهي أهداف الإدارة العليا ، كما أنه يوجد نوع ثاني من أنواع الأهداف والتي تعرف بالأهداف التشغيلية وهي غالبا قصيرة الآجل وتدرس بأقسام المؤسسة وإدارتها المختلفة في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية أي أنها تعتبر مكملة لأهداف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة .

وللتمييز بين الأهداف الإستراتيجية والأهداف التشغيلية نجد أن هذه الأخيرة تعبر عن الأهداف بشكل محدد موجه لقسم أو مصلحة معينة أما الأهداف الإستراتيجية فهي محدد بشكل عام ولأنها تعكس الإنجازات التي ترغب الإدارة العليا في تحقيقها خلال الآجل الطويل فمثلا إذا أرادت المؤسسة الرفع في مستوى صافي الدخل ، أو رفع مستوى جودة الإنتاج فالدور الرئيسي لنظم المعلومات المحاسبية نحو الرقابة على جودة الإنتاج مثلا يتمثل في تزويد الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لتبرير اقتصاديات درجة الجودة التي ترغب إدارة المؤسسة تحقيقها ، من خلال عمل دراسة للتكلفة والمنفعة لكل مستوى جودة معين ولكل مجموعة من مجموعات السلع وبالتالي اتخاذ القرار ذو الجودة العالية وهكذا باقي الأهداف التي ترغب المؤسسة في تحقيقها .

كما نقلت الإشارة هنا إلى نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي والذي تتجسد أساسا في مخرجاته وبالأخص التقارير المالية المساعدة في عملية اتخاذ القرارات بالإضافة إلى المعلومات ، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة ، فقد عرف نظام المعلومات المحاسبي تطورا واسعا في مهامه من المهمة المحاسبية إلى شموليته لجميع الوظائف دون استثناء ، فأصبح له دور فعال في كل من العمليات التخطيطية وإدارة الأفراد في المؤسسة

فهي إذا العملية المنجزة في وحدة من وحدات المؤسسة للتأكد من التجنيد الجيد والمستمر للطاقات والمواد المتاحة

لغرض بلوغ الهدف المحدد باستخراج الفروقات وتحليلها وتحديد أسبابها لتفاديها مستقبلا بغية التسيير الحسن .¹

من أهداف تطبيق نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية نذكر ما يلي :²

(1) تحليل الانحرافات الناتجة عن النشاطات التقديرية وإبراز الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات عن طريق المعالجات التقديرية .

(2) ترشيد التكاليف وعقلنتها وعدم تضخيم الأعباء .

(3) استنتاج نقاط القوة واستخراج نقاط الضعف ومحاولة تدعيم الضعف وباقتراح مجموعة من الأساليب لتفاديها.

(4) البحث عن سبل لتحسن الأداء وترقية نظام التحفيز .

(5) تحقيق النجاحة للتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والطاقات المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة .

(6) تحقيق الفعالية ويتم ذلك عن طريق التأكد من تحقيق الأهداف المسطرة مع إمكانية تحقيقها حاضر أو مستقبلا .

¹ أسماء سلمان زيد الجبوري : مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد 2112، ص: 141.

² عادل محمد الحسون وخالد ياسين القيسي : النظم المحاسبية ، ج 1 ، دار الكتب والوثائق ، بغداد 1111، ص ص : 56 – 57

المطلب الثاني : قيمة نظم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية :

تتجلى قيمة الجزء بصورة فعلية بالنسبة الكل داخل المؤسسة من خلال الوظائف الموكلة لها والتي تمنحها قيمة فعلية تتجلى أساسا أثناء قيامها بأداء المهام المنسوبة لها وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة سواء كانت المؤسسة ذات طابع تجاري أو خدماتي أو صناعي ، ومن هذا المنطلق فإن لنظام المعلومات المحاسبي قيمة حقيقية في المؤسسة الاقتصادية يمكنها فعلا من أداء مهامها المحاسبية بصفة منتظمة ، بحيث يمنح المعلومات المحاسبية بالجودة اللازمة وفق المعايير الدولية المعمول بها بهدف تحقيق التأصيل للمحاسبة و تطورها لمجموعة من القواعد والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية وفعالية التقارير المالية المنشورة لكافة الأطراف المستفيدة منها .

إن نظام المعلومات المحاسبي الجيد هو ذلك النظام الأكثر فائدة وصلاحية في مجال ترشيد القرارات ، لكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة ، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذي القرارات أنفسهم ، أي مقدرتهم على استيعاب وفهم وتحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة أساسا في التقارير المالية على حساب مستوى الفهم والإدراك المتوفر لديهم .

من أهم الأهداف الرئيسية للتقارير المالية توفير المعلومات من أجل اتخاذ القرارات ، ومما لا شك فيه أن المعلومات التي تقدمها التقارير المالية يكون من شأنها زيادة المعرفة العملية لمتخذي القرارات وتوجيه سلوكهم لاتخاذ القرارات السليمة والمناسبة خاصة وأن عملية اتخاذ القرارات تتصف بالعمومية ويرجع السبب في هذه العملية إلى عمومية الغرض والهدف ، بمعنى تماثل المعيار الذي على أساسه يدرس تقييم البدائل المختلفة .¹

¹ عادل موسى محمد العيسى: دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مرجع سبق ذكره ، عمان 2111/1111 ، ص: 117.

ويعد تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية العنصر الذي على أساسه تحديد مقومات الإفصاح في المعلومات المحاسبية ، ويمثل مستوى الفهم والإدراك لمستخدمي المعلومات عاملاً مهماً للاستفادة من اتخاذ القرارات الناجمة ، كما أن مستخدمي المعلومات كما تسرده أدبيات المحاسبة نوعين مختلفين من مستخدمي المعلومات وهما : المستخدمين العاديين أي ذات النفع العام ، والمستخدمين ذوي الاحتياجات الخاصة من المعلومات أي معلومات متخصصة ضمن مجال معين كالجانب التسويقي أو المحاسبي أو المتعلق بالموارد البشرية .

والجدير بالذكر أن هؤلاء المستخدمين للتقارير المالية لا تتفق مصالحهم الخاصة في عرض التقارير المالية لأن وجهات نظرهم إليها مختلفة وقد أثار هذا الاختلاف أو التناقض بين مصالحهم بروز مشاكل عديدة ارتبطت بتحديد أهداف التقارير المالية الواجب تحقيقها ، وبالتالي يتأثر مضمون وإفصاح تلك التقارير المالية عند تغليب مصلحة فئة معينة على فئة أخرى ، إضافة إلى ذلك فإن مستخدمي المعلومات متعددين في وجهات نظرهم و مختلفين في نوعية القرارات التي يتخذونها وبالتالي يجب أن يكون المستخدمين على مستوى جيد من الفهم والإدراك للمعلومات التي يملكونها ، فقد تتوفر معلومات ملائمة وذات مصداقية لهؤلاء المستخدمين ولكنهم لا يفهمون محتواها وبالتالي فإنها ليست ذات جدوى بالنسبة لهم ومن هنا نجد أنه لا بد من تحديد هؤلاء المستخدمين للمعلومات لتقييم مستوى فهمهم وإدراكهم للمعلومات لتمكين إدارة المؤسسة من توفير معلومات محاسبية ملائمة و ذات مصداقية في اتخاذ القرارات .¹

ويلاحظ أيضاً أن التحديث المستمر لمخرجات أنظمة إعلام الآلي قد أدى إلى تسهيل عملية اتخاذ القرار حتى على مستوى أولئك المسيرين الذين لم ينهضوا بعد التقنيات الحديثة للإعلام الآلي ، ذلك التحديث الذي أصبح يتم بفضل توريد المسير على أساس يومي أو أسبوعي بحالة المخزونات من السلع وحالة المبيعات والمقبوضات النقدية وما

¹ عبد الهادي حامد رمضان : العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان 1111 ، ص: 88.

الفصل الثاني :

قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

غليه من معلومات حيوية أخرى ، أن تحفظ المسيرين اتجاه التقنيات إعلامية هو السبب في التناقض الذي تواجهه عملية ربط أنظمة التسيير بالحاسبات بطريقة مباشرة ، ولتبيد مخاوف المسيرين بهذا الشأن يتطلب إدماجهم في عملية تصميم نظام معلومات محاسبي فعال أثناء عملية التسيير وإدراكهم بأن التحدي الذي يواجههم يفرض عليهم المزيد من الترشيد في عملية اتخاذهم القرارات .

إن القرار هو الرأي النهائي الذي يتوصل إليه متخذي القرار ويعتمده ويتخذه من بين الآراء المختلفة المطروحة ، كما يعرفه البعض بأنه الحسم أو الفصل في نزاع من خلال إصدار حكم عن موضوع أو الوصول إلى نتيجة معينة تفيدت الدراسة والتحليل ، أما فيما يخص عملية اتخاذ القرار ككل فهي عبارة كل مراحل اتخاذ القرار ابتداء من مرحلة تحديد المشكلة موضوع القرار وانتهاء باختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف المطلوب تحقيقه ، كما يرى البعض أن عملية اتخاذ القرار هي عملية المفاضلة لاختيار البديل الأفضل وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة ، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده ثم اختيار البديل الأفضل و المناسب في ظل ظروف متخذ القرار سواء حالة التأكد أو المخاطرة .

من خلال كل سبق ذكره قيمة نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية تتجلى في جودة مخرجاته وفعاليته في تأدية المهام المنسوبة عليها ، فإذا ما تم تحليلها بنوع من الدقة فإن مكانة النظام المحاسبي تبرز في الحاجة الماسة للجودة في اتخاذ القرارات من خلال توفر المعلومات السليمة لصناع القرار متمثلة في التقارير المالية والقوائم المحاسبية المنتجة من طرف النظام المحاسبي وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار .

المطلب الثالث : عملية اتخاذ القرار وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبي :

بعد التأكد من صحة مدخلات البيانات تبدأ مرحلة المعالجة في سبيل الحصول على المخرجات المطلوبة ، وقد يحدث خطأ أو يقع تلاعب أثناء عمليات المعالجة ما يؤثر سلبا على مخرجات النظام ككل ، ولتفادي هذه التلاعبات والأخطاء المحتمل حدوثها في هذه المرحلة من مراحل نظام المعلومات المحاسبي سواء الإلكتروني أو اليدوي يقوم المكلفين بتشغيل النظام بإتباع أساليب الرقابة بحيث يعمل هؤلاء على تصحيح المخلفات والأخطاء المرتكبة من طرف مستخدمي الكمبيوتر و المختصين بتشغيله ، حيث يقومون أساسا بالتأكد من سلامة الوحدة المركزية وصيانة وإختبار الأجهزة الحاسوبية الأخرى لتفادي الأخطاء الغير معتمدة ، أما التلاعبات والغش فيتبع في سبيل الحد منها إجراءات قانونية بغرض معاقبة المتسببين في ارتكابها ، كل هذه العمليات متفاعلة مع بعضها البعض بغرض ترشيد اتخاذ القرار السليم .

ويتمثل الدور الرئيسي لنظم المعلومات الحاسوبية نحو اتخاذ القرار في تزويد الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لتبرير دراسات الجدوى التي ترغب في تحقيقها من خلال عمل دراسة للتكلفة والمنفعة لكل مستوى على حدة ، وطبقا لهذا المبدأ يجب أن تفوق المنفعة المتوقعة من التكلفة التي يتحملها كل بديل ، مع الأخذ في الاعتبار أن تحقق منفعة كافية على الأقل لتغطية التكاليف المختلفة ، وهنا يأتي دور المحاسب لإعداد تقارير الأداء الدورية المرفوعة للإدارة العليا والتي يقوم من خلالها بعرض وتحليل الانحرافات في التكاليف المختلفة والناجمة عن التكاليف المقدرة مسبقا والتكلفة الفعلية المستخدمة من خلال مراجعة الفواتير .¹

¹ عبد الحميد مانع الصبح : معايير المحاسبة الدولية ، دراسة في مدى استخدامها و ملائمتها للتطبيق في المؤسسة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد 1998 ، ص: 124.

فالتقارير المالية والمحاسبية تعد أفضل المصادر لجمع المعلومات ، والسبب في ذلك أن لهذه المعلومة كمية قيمة لتحقيق من صحتها ، وتمثل المعلومة ذات المردود ذات المردود الجيد لعملية اتخاذ القرار أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية المعلومات الواردة في التقارير المالية الموجهة لمتخذي القرارات وخصوصا الخارجين منهم ، إلا أن عملية إيصال هذه المعلومات تواجه العديد من الصعوبات مصدرها محدودية التقارير المالية والتي تعد وفقا لفروض ومبادئ توجه وفق بعض التحفظات وكذلك الاختلاف بين صفات واهتمامات المستخدمين .

ونظرا لقصور التقارير المالية في توصيل كامل المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات الإدارة و الوفاء بتلبية رغباتهم فإنه يمكن الاسترشاد بمجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على مدى فاعلية التقارير المالية في توفير المعلومات المالية اللازمة لعملية اتخاذ القرار وتوصيلها ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي :¹

- ❖ مدى شمولية التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها .
- ❖ أهمية التقارير المالية في الاعتماد على مصادر موثوقة لجمع المعلومات ، وأهمية محتوياتها لعملية اتخاذ القرار .
- ❖ مدى الفهم الجيد للمعلومات المدونة والتي تحتويها التقارير المالية وتناسبها لعملية اتخاذ القرار التي يخصها والمتعلق باختصاصها.

- ❖ تحديد ووضع مقاييس كمية لقياس درجة صلاحية التقارير المالية لقراءتها وفهمهم للغرض التي كتبت لأجلها .
- ❖ أن يتم إعداد التقارير المالية وفقا للمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

¹ عبد الحميد مانع الصبح : معايير المحاسبة الدولية ، دراسة في مدى استخدامها و ملائمتها للتطبيق في المؤسسة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد 1998، ص: 124.

الفصل الثاني :

قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

- ❖ أن يتم عرض وتصنيف المعلومات المحاسبية في التقارير المالية على أسس منطقية وسليمة تساعد على استنباط المؤشرات الملائمة لاتخاذ القرار ، ومن ثم تفسير هذه المؤشرات .
 - ❖ الإفصاح عن كل المعلومات المادية أو الجوهرية من جهة نظر مستخدمى هذه التقارير .
 - ❖ التأكد من أن المعلومات التي يتم عرضها في التقارير المالية تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات مثل : الملائمة ، المصدقية ، الموضوعية ، الشمولية ، وحتى الإفصاح الكافي .
- ومجمل القول أن تعدد واختلاف خصائص واحتياجات مستخدمى التقارير المالية والتي تعبر عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي يفرض على معدي تلك التقارير إعدادها بما يكفل تزويد كل فئة بالحد الأدنى من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات .

المطلب الرابع : انعكاسات نظم المعلومات المحاسبية على المؤسسة الاقتصادية :

تضع معظم المؤسسات خططاً طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل حيث يكون الأسلوب الأول من اختصاص الإدارة العليا ويطلق عليه اسم التخطيط الإستراتيجي والذي يمثل إعداد الأسس لمواجهة المستقبل بغرض تحقيق الأهداف الرئيسي المرجوة داخل المؤسسة ، وبالتالي يكون موظفو الأقسام والإدارات المختلفة بالمؤسسة على وعي وإلمام تام بالأهداف الأساسية لها كذلك على استعداد للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف ويكون كل قسم مسئولاً كامل المسؤولية عن إعداد البرامج والخطط التشغيلية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وفي سبيل تحقيق ذلك يجب أن يكون هناك اتصال دائم ومستمر بين مختلف الأقسام حتى يمكن التنسيق بين أهدافها التشغيلية ، وسيكون هذا الاتصال عادة من خلال نظام المعلومات المحاسبي .

الفصل الثاني :

قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن نظام المعلومات المحاسبي هو العصب الأساسي لعامل الاتصال المحاسبي في المؤسسة وبالتالي إذا صلح صلحت باقي العوامل المتعلقة بالأنشطة المحاسبية الأخرى ، وإلا انعكست سلباً على سائر أنشطة المؤسسة خاصة ما تعلق منها بالمعلومات المحاسبية الفعالة داخل المؤسسة .

وكما هو معلوم فإن نظام المعلومات جزء من نظم المعلومات الرئيسية في المؤسسة يقوم بتشغيل العمليات المالية أساسية لإنتاج معلومات مالية تتعلق بنتائج الأداء ، يتكون من مجموعة من العناصر والمعدات والأدوات التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل الإطار معين ذلك طبقاً لمجموعة من الإجراءات والقواعد من أجل معالجة البيانات المالية معبراً عنها بأحداث اقتصادية يهدف إعدادها وعرضها في شكل تقارير مالية تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين .

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف في المؤسسة تتلخص في أربع وظائف رئيسية :

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنظمة وعمليات المؤسسة بكفاءة وفعالية .
- معالجة البيانات عبر العمليات المتعارف عليها كالفرز والتصنيف .
- خلق معلومات فعالة لاتخاذ القرارات .
- تأمين الرقابة الكافية التي تتضمن تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنظمة الأعمال بدقة متناهية .

كما أن الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي يتمثل في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين سواء الداخليين والذين يعملون في المستويات الإدارية بالمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالملاء و الجهات الحكومية .

ويمكن الإشارة هنا إلى دور المحاسب الذي يتبع نظام محاسبة المسؤولية في تصميم تقارير الأداء والذي يلزم معه أن يقوم المحاسب أولاً بدراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة الخاص بتفويض السلطة وتحمل المسؤولية ، وبناءً عليه يتم إعداد نظام تقارير الأداء لتقييم النشاط الذي يخضع لإدارة كل قسم على حدة والذي تعد في ظل السلطات المخولة للمسؤولين لإدارة النشاط ويؤثر في عملية اتخاذ القرار السليم.

إن تدفق المعلومات من القاعدة إلى القمة من أهم النتائج التطبيقية على الأحداث التي تتحقق عند المستويات الدنيا في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، ويتم تسجيل تلك الأحداث ومعالجتها وإعداد التقارير عنها ، ورفعها إلى المستويات أعلى من خلال نظام خاص يعرف بنظام تقارير المسؤولية ، وتعتمد إلى المؤسسات إلى الاستعانة بنظم يتم من خلالها إعداد موازنات الأداء وتقارير المسؤولية وفي هذه الحالة فإن هذه المؤسسة تطبق أنظمة معينة من بينها محاسبة المسؤولية ، حيث يقوم نظام تقارير المسؤولية بتسجيل وقياس الأداء المحقق في كل قسم من أقسام المؤسسة.¹

¹ ستيفن أ . موسكوف ، مارك ج سيكمن : نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم و تطبيقات ، مرجع سبق ذكره، ص:

خلاصة الفصل الثاني :

مما شك فيه أن القوائم المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج تطبيق نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة ، كما يعبر عن نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة ، لذا يجب أن تؤدي المعلومات المقدمة في تلك القوائم الغرض لأصحابها داخل المؤسسة بما يساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر قدرة على تنمية المؤسسة وبما ينعكس إيجابيا على التنمية الاقتصادية .

إن التقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة للمؤسسات أحد أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الهادفة ، نظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها وما توفره من إفصاح عادل للمعلومات من حيث توفير الفرص المتكافئة للأطراف المعنية بهذه القوائم والتقارير المالية بالنسبة للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات .

إن الوظيفة والهدف تطبيق نظام للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة وتحويل المجهول إلى معلوم بالإضافة إلى تخفيض حالات المخاطرة وبالتالي التأكيد التام لدى المستخدمين بواسطة تلك المعلومات مما يساعدهم على تبني القرارات السليمة والهادفة في إطار موضوعي .

لذا فإن نتائج نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة يتضح أساسا في مدى الحاجة لهذا النظام في تحقيق الأغراض التي وجد لأجلها ، وبالتالي الحاجة إلى المعلومات المحاسبية التي تحدد وتحلل المشكلة المحاسبية في المؤسسة وبالتالي وضع الحلول والبدائل المتاحة لحل هذه المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها ، وبالتالي تقييم البدائل وتقدير احتمالات حدوثها ونتائجها في ظروف بيئية مناسبة في أغلب الأحيان حالة اليقين والتأكد التام أثناء اتخاذ القرار الرشيد.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة اتصالات
الجزائر

تمهيد :

إن الجانب التطبيقي ما هو إلا تجسيد لما تطرقنا إليه في الجانب النظري من مفاهيم ومبادئ ومدى مطابقتها على أرض الواقع فمؤسسة اتصالات الجزائر ، من المؤسسات المهمة في الجزائر خاصة تعاملها مع المعلومات التي تعتبر الركيزة الأساسية لأي عمل تقوم به ، وفي الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر .

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان .

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر .

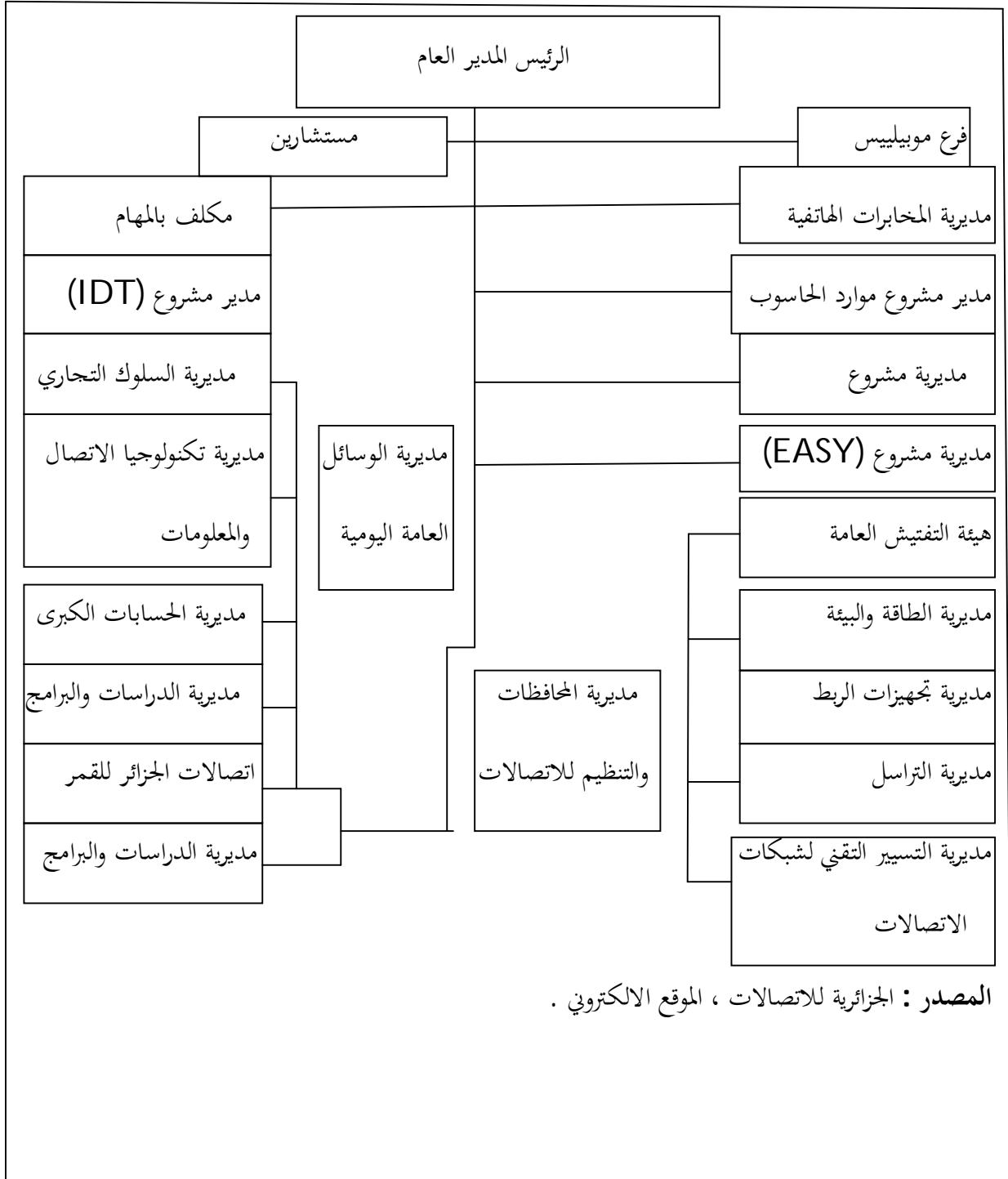
إن المؤسسات الخدمية تلعب دورا هاما في التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد .

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة .

أولا : ماهية مؤسسة اتصالات الجزائر .

إن مؤسسة اتصالات الجزائر هي حديثة النشأة إذا في السابق كانت مؤسسة مندمجة فكان يطلق عليها البريد والمواصلات ، انفصلتا عن بعضهما البعض ليصبح البريد لوحده وتغيرت تسمية المواصلات إلى اتصالات الجزائر ، وتعد مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم ، ملك للدولة تنشط في سوق الهاتف الثابت والانترنت ، استطاعت أن تفرض تواجدتها في السوق الجزائرية ، كما استطاعت كسب ثقة المتعاملين رغم التطور التكنولوجي الحاصل في شبكات الهاتف النقال المتنوعة وخدماتها (جازي ، نجمة) ، أما موبيليس فهي إحدى فروع المؤسسة ، والبداية الفعلية لنشاط المؤسسة في شكلها القانوني الجديد بتاريخ 31-12-2002 .

ثانيا : الهيكل التنظيمي للمؤسسة .



المصدر : الجزائرية للاتصالات ، الموقع الالكتروني .

المطلب الثاني : مهام و دور مؤسسة اتصالات الجزائر .

- تمويل مصالح الاتصالات بما يسمح بنقل الصورة والرسائل المكتوبة والمعطيات الرقمية ؛
- دراسة وتحقيق وصيانة شبكة الاتصالات ؛
- رسم برامج الأشغال والصيانة والسهر على تحقيقها ؛
- احترام أهداف الإنتاج وجودة الخدمة ؛
- تسير المستخدمين والوسائل العامة ؛
- تلبية حاجيات المواطنين .
- المساهمة في توفير مناصب الشغل في الولاية ؛
- تسيير الروابط المشتركة مع جميع معاملي الشبكات ؛
- تسيير ومراقبة الخطوط الهاتفية ومراقبة الفاتورة ومتابعة التحصيلات في هذا القطاع .

المطلب الثالث : أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر .

تهدف الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر لولاية مستغنام طبقا لأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها لتحقيق

الأهداف التالية :

- ❖ الجودة ، الفعالية ونوعية الخدمات عي أهداف الأساسية للوكالة ؛
- ❖ كما تهدف إلى المشاركة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، من خلال تقديم خدمات خاصة بالإعلام والاتصال ؛
- ❖ تنمية عرض خدمة الهاتف النقال وتمكين أكبر عدد من الزبائن للحصول على الخدمات الاتصالية ؛
- ❖ فك عزلة المناطق المحرومة في الميدان الاتصالات ؛
- ❖ تحسين جودة الخدمات من أجل رفع تنافسية تشكيلة الخدمات المقدمة ؛
- ❖ تنظيم الحركة الهاتفية الخاصة بالمؤسسات والهيئات العمومية ؛
- ❖ تنمية قدرات استعمال الانترنت ؛
- ❖ تطوير شبكة وطنية فعالة للاتصالات تكون موصلة بمخلف قنوات تدفق المعلومات ؛
- ❖ تحقيق الأهداف الخاصة باستغلال وسائلهم وأعمالهم وسيورها .

من خلال التطرق إلى الأهداف المختلفة التي تصبوا إليها نَجدها ساعية إلى كسب واستقطاب عدد كبير من الزبائن وكذا تنشيط المصالح التي تتركز عليها في إنجاز أهدافها المقررة شأن الاتصالات .

المطلب الرابع : مشاكل اتصالات الجزائر :

من المعلوم أ، كل مؤسسة لها عراقيل ومشاكل تواجهها بالنسبة لاتصالات الجزائر التي لا تخلو من نقائص وصعوبات تواجه نشاطها ومن بين المشاكل ما يلي :

- صغر حجم الوحدة مما يؤدي إلى خلق نوع من الاكتظاظ في تقديم عمل مصالح الزبائن .
- شعور في بعض المناصب مما ينجم عنه تأخير في أداء العمل .
- المنازعات التي تقع بين الوحدة العملية للاتصالات والزبائن المشتركة الذين لا يدفعون في أجلها المحددة .
- المنافسة التي تواجهها من طرف المؤسسات الأخرى الخاصة التي تقدم خدمات الهاتف والانترنت .
- قلة الإشهار والترويج للوحدة العملية لاتصالات الجزائر .

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان .

من أجل معرفة واقع نظام المعلومات ودوره في تسيير المؤسسات الخدماتية ، إرتأينا أن نخصص هذا المبحث لتحليل البيانات المتعلقة بنتائج الاستبيان المقدم للعمال ، من خلال آرائهم .

وقبل عرض وتحليل النتائج سوف نقوم بتقديم عينة الدراسة ، حيث قمنا باختيار عينة تتكون من 15 عامل ، ولكن بعد عملية جمع القوائم الموزعة ومراجعة هذه القوائم ، والقيام بعملية الفرز للإجابات المقدمة من طرف العمال المستقصى منهم ، فقد تم تحليل النتائج على 10 عمال من طرف أصل 15 عامل ، أي بنسبة 66,66 % ، وذلك لعدم رد بعضهم .

المطلب الأول : عرض المعلومات الشخصية لعينة الدراسة .

إن العينة التي وقع اختيارنا عليها يتميز أعضائها بما يلي :

1-1: الجنس :

الجدول (3 - 1) : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس .

النسبة المئوية %	التكرارات	الجنس
40%	04	ذكر
60%	06	أنثى
100%	10	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان .

من خلال توزيعنا لأفراد العينة حسب الجنس ، وجدنا أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور ، حيث بلغت نسبة الذكور 40% ، ونسبة الإناث بلغت 60% .

والشكل التالي يوضح ذلك :

1-2: السن:

تم تقسيم أفراد العينة حسب السن إلى أربع فئات حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (3 - 2) : توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية .

النسبة المئوية %	التكرارات	الفئة العمرية
30%	03	من 20 إلى 29
20%	02	من 30 إلى 39
40%	04	من 40 إلى 49
10%	01	من 50 فما فوق
100%	10	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة إلى الفئة 40- 49 بنسبة 40 % ثم تليها فئة 20 - 29 بنسبة 30 % ثم فئة 30 -

39 وذلك بنسبة 20 % وأخيرا فئة من 50 فما فوق بنسبة 10% .

والشكل التالي يوضح ذلك :

1-3: المستوى العلمي :

الجدول (3-3) : توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي .

المستوى العلمي	دكتوراه	ماستر	ماجستير	دبلوم دراسات جامعية	مهندس	ليسانس	دبلوم مهني	ثانوي	المجموع
المجموع الكلي	-	02	-	01	-	04	01	02	10
النسبة	-	%20	-	%10	-	%40	%10	%20	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان .

تشغل طبقا للمتحصل على شهادة ليسانس القسط الأكبر من عينة الدراسة بنسبة 40 ثم تليها شهادة ماستر

والمستوى الثانوي بنسبة 20 ، ثم تأتي طبقة حاملي دبلوم دراسات جامعية تطبيقية ودبلوم مهني بنسبة 10 .

والشكل التالي يبين هذه النتائج :

4-1: الوظيفة :

الجدول (3-4) : توزيع أفراد العينة حسب نوع الوظيفة .

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
مدير	01	10%
رئيس قسم	03	30%
موظفين	06	60%
المجموع	10	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نجد أنه هناك تنوع ف أفراد العينة ، حيث أنها تضم 10% مدير ،

و30% يمتنون مهنة رئيس قسم ، و60% موظفين .

والشكل التالي يوضح ذلك :

5-1: الخبرة :

الجدول رقم (3-5) : توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية .

النسبة المئوية	التكرارات	السنوات
40%	04	أقل من 05 سنوات
30%	03	من 05 إلى 10 سنوات
20%	02	من 10 إلى 15 سنة
10%	01	أكثر من 15 سنة
100%	10	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة المستجوبة أي ما نسبة 40% من الخبرة في العمل لمدة أقل من

05 سنوات ، ونسبة 30% تتميز بخبرة لمدة من 05 إلى 10 سنوات ، و20% لهم خبرة تتراوح ما بين 10 إلى

15 سنة ، ونسبة 10% لهم خبرة أكثر من 15 سنة .

الشكل التالي يوضح ذلك :

6-1: عدد الدورات التكوينية :

يوضح الشكل الموالي توزيع أفراد العينة حسب الدورات التكوينية في مجال المعلومات.

الجدول (6-3) : توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التكوينية .

عدد الدورات	صفر دورة	دورة واحدة	دورتان	ثلاث دورات	المجموع
التكرار	-	02	03	05	10
النسبة %	-	%20	%30	%50	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان.

يتضح من خلال الجدول أن المؤسسة حريصة على رفع كفاءة عمالها من خلال تنظيم دورات تكوينية في مجال المعلوماتية ، وهو ما أدى به ما نسبة 50% قد تلقوا أكثر من ثلاث دورات تكوينية في مجال تقنية حاسوب .

الشكل التالي يبين ذلك :

1-7: الاستفادة من الدورات التدريبية .

يوضح الجدول الموالي مدى استفادة عمال المؤسسة من خلال ما تقوم به من دورات تكوينية .

الجدول (3-7): توزيع عينة الدراسة حسب مدى الاستفادة من الدورات التكوينية التي تنظمها المؤسسة .

مدى الاستفادة من التدريب	استفادة جيدة	استفادة ممتازة	استفادة ضعيفة	لا استفادة	المجموع
التكرارات	04	06	-	-	10
النسبة %	%40	%60	-	-	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان.

تضح من خلال الجدول أن ما نسبة 60% من عينة الدراسة كانت استفادتها جيدة من الدورات التكوينية التي نظمتها المؤسسة ، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابيا على مستوى تسيير المؤسسة ويزيد من فعاليتها ، في حين أدلى ما نسبة 40% من عينة الدراسة أنهم لم يستفيدوا من الدورات ، وهذا من شأنه أن يعرقل حسن أداء المؤسسة .

وعليه يتوجب على القائمين على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار هذه النقطة الحساسة وذلك من خلال إعادة النظر

في الطرق التكوينية

خاتمة

نتائج :

من خلال الدراسة التي تم التوصل إليها في شكل نتائج دقيقة متعلقة بالموضوع تتمثل أساسا في :

1. أن البيانات المتمثلة في شكل تقارير مالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية ذلك بغرض المعالجة وتجهيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية .

2. إن جودة المعلومات المحاسبية كمعيار للمفاضلة بين البدائل المتاحة والمقبولة لاختيار البديل المناسب للمعالجة المحاسبية كما تعتمد بشكل أساسي على كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية ، حتى في الأخير تعبر جودة على جودة المدخلات ونجاح النظام المحاسبي الذي يعبر عن المحرك الأساسي للدورة المحاسبية (إدخال- معالجة - إخراج) .

3. جودة المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل البيئية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، القانونية وحتى الثقافية والتي تعكس طبيعة أحداث وعمليات المؤسسة التي تعمل في ظل تلك الظروف البيئية ، بالإضافة إلى مجموعة العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية .

4. في بعض الحالات التقارير المالية الأساسية لا تفي بالاحتياجات المتزايدة الطلب على المعلومات المحاسبية من قبل مختلف الأطراف المعتمد عليها في اتخاذ القرار ، الأمر الذي يدفع بالكثير من المؤسسات إلى ضرورة إعداد تقارير مالية إضافية إلى جانب تلك التقارير المالية الأساسية والتي تعتبر مساعدة في عملية تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي .

5. أهمية الثبات في الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات ومعالجة وعرض معلوماتها المحاسبية في التقارير المالية للعديد من الفترات المالية المتعاقبة مما يساعد بصورة أفضل الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودتها لأنجاز عملية إتخاذ القرار .

6. ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لأنها توضح للقارئ مصدر وأساس كل رقم في التقارير المالية مما يمكنه من التحقق منه .

7. أهمية قيام المؤسسات بالتحديث المستمر ونشر معلومات محاسبية وخطط مستقبلية للمؤسسة بما يفيد على التنبؤ وتقييم خططها مع مراعاة الوضع التنافسي للمؤسسة .

8. من متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبي توفير عوامل الملائمة والثقة والمصدقية في المعلومات والبيانات التي تم تجميعها بغرض معالجتها والحصول على مخرجات ملائمة لإتمام عملية اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب .

9. الاستمرارية في تحديد حاجة المؤسسة للتقارير المالية واستخدام كافة الوسائل المحاسبية في إنجاح عملية اتخاذ القرار اعتمادا على الجودة والفعالية في القبول العام لدى المؤسسة في استخدام نظام المعلومات المحاسبي .

10. إن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والإدارة بصفة خاصة ، وبالتالي السعي إلى تطوير الوسائل والإمكانيات المستخدمة في المؤسسة بغرض تحقيق الأهداف الأساسية .

التوصيات :

(1) على المؤسسة الحرص من تلاعبات المستخدمين في جودة التقارير المالية سواء كانت هذه التلاعبات مقصودة أو من تجاهل مستخدمين المصالح المحاسبية في تجميع وتبويب المعلومات المدخلة للنظام بغرض معالجتها .

(2) يجب على المؤسسة توفير كل من الأمان والموثوقية حيث لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين النظام المعلوماتي المحاسبي للمؤسسة وموقعها الإلكتروني بصفة خاصة ووسائل الإتصال والتواصل مع المحيط الخارجي بصفة عامة .

(3) ضبط سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمد على المؤسسة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا حتى لا يكون هناك انحياز .

- 4) ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع المستويات مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل يجعل الإلمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بغرض تجديد النظام المحاسبي بشكل عام وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص يعمل على منح المستخدمين الأساسيين لشهادات علمية وعملية ومزاولة المهنة وترقيتهم لتحفيزهم .
- 5) ضرورة إعادة النظر في معايير المحاسبة وصياغتها بشكل يتلاءم مع التطورات الحادثة في مجال التسيير وإدارة الأعمال وبيئة التجارة الإلكترونية .
- 6) اقتراح تكوين مصلحة محاسبية تكنولوجية متخصصة بترقية نظام المعلومات المحاسبي بشكل يتماشى والتطورات التكنولوجية بشكل عام .
- 7) ضرورة ملائمة التقارير المالية لاستخدامات نظام المعلومات المحاسبي بغرض إعادة إدخالها بغرض المعالجة بشكل يتلاءم ومتطلبات المؤسسة في الوظائف الموكلة لها وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالعربية :

الكتب:

1. أبو الفتوح علي فضالة: أساسيات المحاسبة المالية والتكاليف والمراجعة ، دار الكتب العلمية والنشر والتوزيع - القاهرة - السنة 1991.
2. أحمد خيرت القطار: مبادئ مراقبة الحسابات المالية ، دار النهضة للتوزيع والنشر 1001.
3. أحمد فؤاد عبد الخالق: نظم المعلومات الحاسبية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ج.م.ع. 1988.
4. إيفرام توريان : نظم دعم الإدارة- نظم دعم القرارات ونظم الخبرة ، تعريب سرور علي إبراهيم سرور ، دار المريخ - السعودية 1001.
5. جمال الدين لعرويسات : الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للنشر وللتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة 1001.
6. حكمت أحمد الراوي : نظم المعلومات الحاسبية والمنظمة ، مطبوعات جامعة آل البيت سابقا ، الأردن ، 1999.
7. خالد راغب الخطيب : الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، عمان / دار النشر 1000.
8. روب سميث ومارك سبيكر ومارك تومسون: مرشد الأذكياء الكامل للتجارة الإلكترونية .
9. روبرت السنيتر وتومي فلت : الدليل الشامل إلى التجارة الإلكترونية ، ترجمة أمين الأيوبي ، أكادبما - بيروت 1001.
10. روج جيرلاش: مرشد الأذكياء الكامل الاستثمار عبر الإنترنت The Complete smart guide to online inversting، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر والتوزيع - القاهرة 1001.
11. زياد هاشم : نظام المعلومات الحاسبية ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء ، جامعة الموصل العراق 2003.
12. ستيفن أ. موسكوف ، مارك ج سيمكن : نظم المعلومات الحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض، 1989.
13. طارق عبد العالي حامد : التقارير المالية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 1005.
14. عادل محمد الحسون وخالد ياسين القيسي : النظم الحاسبية ، الجزء الأول ، دار الكتب والوثائق - بغداد 1991.
15. عباس مهدي الشيرازي : نظرية الحاسبية ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1990.

قائمة المصادر والمراجع

16. عبد الرزاق محمد قاسم : نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1998 .
17. عبد الرزاق محمد قاسم : نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 1003 .
18. عبد الرزاق محمد قاسم : تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع 1004 .
19. عبد الفتاح الصحن. محمد السيد السرايا : الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلبي، دار الجامعة للطبع .نشر.توزيع . الإسكندرية ، 1998 .
20. عوض منصور ومحمد أبو النور : تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر ، ط5، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 1999 .
21. قيس سعيد عبد الفتاح وآخرون :مدخل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية .
22. كمال الدين الدهراوي : نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، طبع ، نشر - توزيع الإسكندرية ، 1988 .
23. ليث سعد الله حسين وسهير عبد داؤود :دور النظم الخبيرة في تحسين فرارات الموارد البشرية : نموذج مقترح، 2005 .
24. محمد عبد الحسين : نظام المعلومات الإدارية ، مطبوعات جامعة الموصل ، بغداد 1001 .
25. محمود الفيومي محمد : نظم المعلومات المحاسبية في المنشأة المالية ، دار الجامعة ، بيروت ، 1990 .
26. محمود قاسم تنتوش : نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية ، دار الجليل ، بيروت ، 1999 .
27. مكرم عبد المسيح باسيلبي : المحاسبة الإدارية : مدخل معاصر في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء ، ط3، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 1001 .
28. منصور إبراهيم السعايدة : المحاسبة الإدارية ، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر ، ط1، 1993 .
29. نانسي سترن وروبرت : الحاسبات في عصر المعلومات ، تعريب ومراجعة سرور علي إبراهيم سرور وهندي عبد الله العلي الهندي ، دار المريخ -السعودية ، 1998 .
30. و. توماس و أ. هنكي : المراجعة بين التنظيم والتطبيق ، ترجمة إلى العربية : أحمد حجاج وكمال الدين سعيد .
31. يحي محمد أبو طالب : المحاسبة الإدارية نظام المعلومات في مجال التخطيط ، الرقابة ، اتخاذ القرارات ، مكتبة عين شمس ، مصر 1986 .

قائمة المصادر والمراجع

الرسائل والمذكرات :

1. أسماء سلمان زيدان الجبوري : مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في فن الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، 1001.
2. برهان صباح الحلو : أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 1000.
3. بن بالقاسم سفيان : مذكرة مقياس المراجعة : جامعة الجزائر، دفعة 1001 .
4. خالد صالح : المعلومات وأثرها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في دواوين الوزارات بالجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير ، جامعة صفاء اليمن 1001/1001.
5. دلال خليل كمال : الرقابة المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية وتطبيقاتها في البنك المركزي اليمني ، رسالة ماجستير - الجامعة الأردنية - عمان، 1988/1981.
6. زيدان سعد : نظام المعلومات المحاسبي ووظيفة المحاسبة ، مذكرة ماجستير ، المدرسة العليا للتجارة ، دفعة 1003.
7. عائشة طاسي : التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس - سطيف - 2002/2001.
8. عادل موسى محمد العيسى : دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم ، رسالة ماجستير - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - عمان 1000/1999.
9. عبد الحميد مانع الصبح : معايير المحاسبة الدولية ، دراسة في مدى استخدامها و ملائمتها للتطبيق في المؤسسة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد، 1998.
10. عبد الهادي حجازي : العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية - عمان ، 1004.
11. علي قاسم حميد المعمار: تقويم دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية ، دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الصوفية ، رسالة ماجستير 2002.